الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول حسابات النتائج:

دراسة حالة – مدبغة الجلود جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل مطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبين:

- فتوسي إبراهيم
- بوغدة عبد الوهاب

إشراف الأستاذ:

- مرغيت عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

العضو	الجامعة	الصفة
بن اعمر مختار	جامعة جيجل	رئيسا
مرغيت عبد الحميد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
سرحان سامية	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017 – 2018

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا يوازي نعمه، والحمد لله تدوم به النعم

وصلى الله وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه

ومن اتبعه إلى يوم الدين...، وبعد.

بما أن شكر الناس من شكر الله، يطيب لنا اليوم وقد أتممنا هذا العمل

بتقديم كلمة شكر إلى كل من ساعدنا على إتمامه.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل **"عبد الحميد مرغيت"** والذي تفضل بالإشراف على موضوعنا هذا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه ولم يذخر جهدا في مساعدتنا في سبيل أن يكون عملنا في المستوى المطلوب.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون من قريب أومن بعيد ولو من كلمة طيبة بعثت فينا روح الأمل والتفاؤل منذ بداية هذا العمل حتى انتهائه.

عبد الوهاب / ابراهيم

إهداء

إلى نور عيناي ونبض قلبي

إلى التي غمرتني بحبها إلى التي سهرت الليالي من اجل تربيتي إلى "أمي الحبيبة "

إلى الذي عمل وكافح وتعب من أجل تعليمي وإسعادي وتوفير كل ما احتاجه

"روح أبي الغالي".

أسأل الله يجعلهما من الفائزين بالجنة في الفردوس الأعلى.

- رب ارحمهما كما ربياني صغيرا-

وإلى كل من ساندني بالنصح والدعم أهدي ثمرة جهدي.

"إبراهيم"

إهداء

إلى أعز ما لدي، إلى من منحتني الحب والحياة والثقة والأمل والحنان

إلى منبع الحياة وقرة عيني إلى "أمي" الغالية العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى من رباني وعلمني إلى من حرم نفسه أشياء وأهداني كل شيء

إلى من كان يشجعني دائما إلى "روح والدي" رحمه الله وجعله مع الصديقين والشهداء.

– أمي وأبي جعلهم الله من السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب –

إلى أخواتي وإخواني وجميع عائلي، وكل من ساندني من قريب أو بعيد جزاهم الله خيرا.

"عبد الوهاب"

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
مقدمة	(أ – د)
الفصل الأول :عموميات المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	07
المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية	07
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية	09
المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	11
المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني	11
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم	14
المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي	16
المبحث الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية	18
المطلب الأول: وظائف المؤسسة الاقتصادية	18
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	25
المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي	26
المطلب الأول: تعريف وأهمية التشخيص المالي	28
المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي	29
المبحث الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي	32
المطلب الأول: طرق التشخيص المالي	32
المطلب الثاني: أدوات التشخيص المالي	33

المبحث الثالث: جدول حسابات النتائج كأداة للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية	**35**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية جدول حسابات النتائج	**35**
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج	**37**
المطلب الثالث: استخدام جدول حسابات النتائج في التشخيص المالي	**39**
خلاصة الفصل	**57**
الفصل الثالث: تشخيص الوضعية المالية لمدبغة جيجل بواسطة جدول حسابات النتائج	
تمهيد	**59**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة مدبغة الجلود جيجل	**60**
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مدبغة الجلود جيجل	**60**
المطلب الثاني: أهداف مؤسسة مدبغة الجلود جيجل	**62**
المبحث الثاني: عرض تطور جدول حسابات النتائج لمدبغة جيجل من 2012 إلى 2016	**68**
المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2014/2013	**68**
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2016/2015	**70**
المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لمدبغة جيجل بالاعتماد على جدول حسابات النتائج	**73**
المطلب الأول: التشخيص باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير	**73**
المطلب الثاني: التشخيص باستخدام أثر المقص	**82**
المطلب الثالث: التشخيص باستخدام نسب المردودية	**84**
خلاصة الفصل	**86**
خاتمة	**88**
قائمة المراجع	**92**
الملاحق	**96**
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 – 1	تصنيف المؤسسات حسب الحجم	14
1 – 2	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	37
2 – 2	الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف	38
2 – 3	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	39
1 – 3	توزيع العمال حسب الأقسام	62
2 – 3	جدول حسابات النتائج من 2013/01/01 إلى 2013/12/31	68
3 – 3	جدول حسابات النتائج من 2014/01/01 إلى 2014/12/31	69
4 – 3	جدول حسابات النتائج من 2015/01/01 إلى 2015/12/31	70
5 – 3	جدول حسابات النتائج من 2016/01/01 إلى 2016/12/31	71
6 – 3	الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسة محل الدراسة (2012 – 2016)	73
7 – 3	معدلات النمو في النشاط للمدبغة	74
8 – 3	تكاليف وإيرادات المدبغة (2012 – 2016)	83
9 – 3	حساب المردودية التجارية	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2 – 1	تحليل الوضعية المالية والفعالية المالية للمؤسسة	27
2 – 2	أدوات التشخيص المالي	34
2 – 3	تحليل نقطة التعادل وفق معادلة رقم الأعمال وإجمالي التكاليف	53
2 – 4	تحليل نقطة التعادل وفق التكلفة الثابتة والهامش على التكلفة المتغيرة	54
2 – 5	تحليل نقطة التعادل وفق معادلة النتيجة تساوي الصفر	54
3 – 1	الهيكل التنظيمي لمدبغة جيجل	64
3 – 2	الشكل يمثل نمو رقم الأعمال لمدبغة جيجل	74
3 – 3	الشكل يمثل نمو إنتاج السنة المالية لمدبغة جيجل	75
3 – 4	الشكل يمثل نمو استهلاك السنة المالية لمدبغة جيجل	76
3 – 5	الشكل يمثل نمو القيمة المضافة لمدبغة جيجل	77
3 – 6	الشكل يمثل نمو الفائض الإجمالي للإستغلال لمدبغة جيجل	78
3 – 7	الشكل يمثل نمو النتيجة العملياتية لمدبغة جيجل	79
3 – 8	الشكل يمثل نمو النتيجة المالية لمدبغة جيجل	80
3 – 9	الشكل يمثل نمو النتيجة العادية قبل الضريبة لمدبغة جيجل	80
3 – 10	الشكل يمثل نمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية لمدبغة جيجل	81
3 – 11	الشكل يمثل نمو النتيجة الصافية للسنة المالية لمدبغة جيجل	82
3 - 12	الشكل يمثل الإيرادات والتكاليف لمدبغة جيجل	83

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	جدول حسابات النتائج لسنة 2013 لمدبغة جيجل
2	جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لمدبغة جيجل
3	جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لمدبغة جيجل
4	جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لمدبغة جيجل

مقـدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أهم ركائز الاقتصاد الوطني باعتبار أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .وبالمقابل تخضع للعديد من التغيرات المستمرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذه التغيرات قد تتيح للمؤسسة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب تفاديها، فهي تسعى في مثل هذه الظروف إلى اتخاذ القرارات ورسم سياسات واكتساب معلومات تمكنها من تحقيق الأهداف والمحافظة على مكانتها في الأسواق والبحث والتفوق والتطلع الدائم لبقائها واستمرارها.

ويعد التشخيص المالي من أهم الآليات في مجال الإدارة المالية الحديثة لصياغة إستراتيجية مالية واضحة سواء كانت آنية أو مستقبلية. فالتشخيص الشَّامل للوضعية المالية انطلاقا من القوائم المالية لفترة معينة أو فترات متتالية يسمح بمعرفة القيود الحقيقية التي تحيط بالمؤسسة والعوامل المسببة لمشاكلها، واكتشاف نقاط القوة والضعف لديها ، بما يضمن تقليل المخاطر واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

ويعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تعتمد عليه المؤسسة الاقتصادية في تشخيص وضعيتها المالية ،لما يتضمنه من معلومات تحتوي على كل الأعباء والإيرادات السنوية التي تحملتها المؤسسة وتحصلت عليها،وهذا عبر دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام والنتائج من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة باستخدام مختلف المؤشرات التي تساعد في ذلك.

1- إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بواسطة تحليل جدول حسابات النتائج؟

ويندرج تحت هدا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وما هي أهم وظائفها وتصنيفاتها؟
- ماذا يقصد بالتشخيص المالي؟ وما هي أدواته وخطواته؟
- كيف يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من مؤشرات جدول حسابات النتائج؟
- ما هو واقع الوضعية المالية لمدبغة جيجل بناءا على تحليل جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2016) ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية :

- يساعد جدول حسابات النتائج في تشخيص الوضعية المالية لأي مؤسسة من خلال تركيزه على مؤشرات التكلفة والمردودية والتي تعطي صورة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسة؛
- نظرا للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع العام في الجزائر ، فإنه يفترض أن يظهر التشخيص المالي لمدبغة جيجل (وهي مؤسسة عمومية) وضعا ماليا متدهور .

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه التشخيص المالي كأداة لمعرفة نقاط القوة و الضعف لأي مؤسسة إقتصادية في ظل المنافسة الشرسة في مختلف القطاعات تحت شعار "البقاء للأقوى". ومن هنا كان لزاما على الإدارة المالية في أي مؤسسة اقتصادية استخدام مختلف طرق تشخيص الوضعية المالية لمعرفة السبل الكفيلة بتعزيز ملائتها المالية ومواجهة الأزمات حال وقوعها.وفي هذا السياق يعتبر تحليل جدول حسابات النتائج من أهم الوسائل التي تساعد مسيري المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية، في تقييم الأنشطة التجارية والإنتاجية والمالية داخل المؤسسات.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بجدول حسابات النتائج وكيفية إعداده، وإبراز أهميته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،
- عرض أهم الأساليب والأدوات المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ؛
- إبراز كيفية إستخدام جدول حسابات النتائج كأداة للتشخيص المالي ؛
- تشخيص الوضع المالي لمدبغة جيجل بواسطة جدول حسابات النتائج.

5- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر من بينها:

- أهمية الموضوع البالغة لدى المسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية ومستخدمي القوائم المالية؛
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه في مجال الإدارة المالية؛
- الرغبة الشخصية في البحث والتعمق في فهمه نظريا و تطبيقيا ؛

6- منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفا كميا وكيفيا ، من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ، ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى إستنتاجات عامة تساهم في فهم الظاهرة موضوع الدراسة.

7- خطة الدراسة

للإجابة على الإشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول عموميات حول المؤسسة الاقتصادية. من تعاريف وخصائص وظائف، وأنواع وتصنبيفات. أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى ماهية التشخيص المالي مع عرض طرقه وأدواته ،وكيفية إستخدام جدول حسابات النتائج كأداة للتشخيص المالي .

وفي الفصل الثالث قمنا بإسقاط الجزء النظري للبحث مع الواقع. من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة مدبغة جيجل ، حيث خصص المبحث الأول لتقديم المؤسسة محل الدراسة ، أما المبحث الثاني فإستعراض جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة من (2013 إلى 2016) أما المبحث الثالث فتناولنا فيه التحليل باستخدام الأرصدة الوسيطية وتقنية أثر المقص والتحليل باستخدام نسب المردودية.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج و الاقتراحات.

الفصل الأول:

عموميات حول المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية التي يرتكز حولها أي نشاط اقتصادي، باعتبارها مصدر مهم للثروة وممول أساسي للأسواق بمختلف المنتجات ، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة ، كما تمارس نشاطها وسط محيط تختلف مميزاته من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر ، وبالتالي يجب العمل على حمايتها وتطويرها والإحاطة بها والبحث عن أحسن الطرق لتسييرها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة واتخاذ القرارات المناسبة التي تخدمها .وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة بعض النقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية ،من خلال التطرق إلى ما يلي :

- المبحث الأول :مفهوم المؤسسة الاقتصادية؛
- المبحث الثاني :تصنيفات المؤسسة الاقتصادية؛
- المبحث الثالث :وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف المؤسسة بصفة عامة والمؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، وذلك من خلال تناول التعريف والخصائص والأنواع.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا من كتابات وأعمال الإقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي. كما أن إزدهار المؤسسة الاقتصادية مرهون بشروط عديدة منها العامل البشري أو اليد العاملة وكذا رأس المال بالإضافة إلى المواد الأولية لكن هذه الشروط وحدها لا تكفي لقيام المؤسسة الاقتصادية لأن التسيير المحكم هو عنصر فعال في نجاح وتطور هذه الأخيرة ، ونظرا للتداخلات الموجودة في المؤسسة رغم عدم بروزها للعيان فالتطرق لها بالدراسة يستوجب الدقة وعدم المعالجة العامة للموضوع خصوصا بعد التغيرات الحاصلة في الكثير من المفاهيم الاقتصادية مع مرور الزمن، ما أدى إلى بروز تعاريف عديدة للمؤسسة الاقتصادية اختلفت حسب الزمن والاتجاهات، وحسب الظروف المحيطة سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية. فحصر المؤسسة الاقتصادية بأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد يكون أمرا في غاية الصعوبة[1].

وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم وضع تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها:

– التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن؛

– اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة؛

– اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.

ومن التعاريف الواردة في شأن المؤسسة ما يلي:

[1]– بلقاسم سعودي ، **دروس في مقياس التشخيص المالي** ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016، ص1.

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية ونواة أساسية في النشاط الاقتصادي ويعتبرها البعض بأنها كيان اقتصادي مستقل ماليا ، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية والمالية المختلفة ، والموارد البشرية ، غايته إنتاج وبيع السلع أو أداء الخدمات ، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح ؛
- المؤسسة هي اندماج و تداخل لمجموعة من عوامل من أجل إنتاج وبيع السلع وأداء الخدمات مع متعاملين في إطار قانوني ومالي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به[1].ويتم هذا الاندماج بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية وأخرى معنوية ، وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل المالية والمادية أو الموارد البشرية المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى ،من هذا يتبين أن:

المؤسسة كيان :أي أنها مستقلة ماليا متميزة عن الشخص أو الأشخاص المساهمين في رؤوس أموالها الخاصة ، بحيث يتم التفريق بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لمالكيها ، فلا تأخذ كشوفها المالية في الحسبان إلا آثر معاملاتها الخاصة والأحداث التي تخصها فقط ؛

المؤسسة اقتصادية : أي أنها تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بإنتاج السلع و الخدمات وبيعها في السوق لباقي الكيانات الأخرى[2]؛

- "المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه، تحويل ،نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة"[3]؛
- المؤسسة هي: " تنظيم إنتاجي معين الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج وضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج"[4]؛

---

[1]– ناصر دادي عدون،**اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998 ،ص.11.

[2]– بلقاسم سعودي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.1.

[3]– هلال درحمون ، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2005، ص .13.

[4]– عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية، 1993 ، ص . 24.

- وتعرف كذلك على أنها« شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة[1]»؛
- كما تعرف أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية والتي تشتغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع [2]؛

مما سبق من التعاريف يمكن أن نستنتج تعريفا للمؤسسة الاقتصادية على أنها :

كل كيان اقتصادي مستقل ماليا ضمن إطار قانوني واجتماعي معين تدمج فيه مختلف عوامل الإنتاج وأعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ايجابية وأهداف المرجوة ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الزمان والمكان وحجم النشاط ونوعه.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهم خصائص المؤسسة الاقتصادية في ما يلي :

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، وتحقيق رقم أعمال معين..الخ؛
- تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيعه على مختلف المتعاملين الاقتصاديين و الماليين ، فبعدما يتم إنتاج السلع والخدمات يتم توجيهها للبيع في مختلف الأسواق، ينجر عن ذلك مداخيل تطرح منها قيمة الإستهلاكات الوسيطية فنحصل على القيمة المضافة ، التي تعبر عن الرصيد الهام الذي يبين مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض ، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة[3]؛
- تعتبر المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة ؛
- تعتبر المؤسسة تنظيم اقتصادي يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات إنطلاقا من عوامل الإنتاج المتمثلة أساسا في المواد الأولية، العمل، المنتجات

[1]– صمويل عبود ، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982، ص .58.

[2]– أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص. 15.

[3] – الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان،2011، ص. 21.

التامة و النصف التامة ،الطاقة : المعدات إلخ ....كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية ، لذلك تعد المؤسسة عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات[1] .

- المؤسسة كيان اجتماعي تضم مجموعة من الأفراد بشكل دائم يتفاعلون فيما بينهم لتحقيق أهداف موضوعة اعتمادا على أسس التعاون فيما بينهم من خلال تنسيق الجهود؛ تقوم بتشغيل العمال ، من أجل خلق الثورة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية باعتبارها مصدر رزق لكثير من الأفراد؛ و من جهة أخرى في سد بعض حاجيات العمال ومن بين هذه الحاجيات نذكر منها مستوى الأجور ، الترقية ، التكوين وغيرها؛
- المؤسسات كيان لتطوير المهارات وإعداد القيادات من خلال الأفراد العاملين فيها، والذين يلعبون مختلف الأدوار، وينعكس ذلك من خلال عمليات الابتكار والتطوير ، ما يؤدي إلى ظهور قيادات قادرة على النهوض بالمجتمعات؛
- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها[2].
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛

[1]– الياس بن ساسي ، يوسف قريسي ،**مرجع سبق ذكره** ، ص .22.

[2]- عمر صخري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 25 – 26.

المبحث الثاني:تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سنتناول تصنيف المؤسسات الاقتصادية ، حيث تأخذ المؤسسات أشكال مختلفة نظرا للامتيازات التي تحصل عليها والالتزامات التي تخضع لها ، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني

وفقا للمعيار القانوني تصنف المؤسسات الإقتصادية كما يلي:

1. المؤسسات العمومية :

هي التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، ينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين[1]:

1-1 مؤسسات تابعة للوزارات:

تسمى أيضا " **المؤسسات الوطنية** وتخضع للمركزية مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها، و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

1-2 مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:

تتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها ، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

2. المؤسسات المختلطة :

هي المؤسسات التي تشترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، وتخضع هده المؤسسات لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة[2].

3. المؤسسات الخاصة[3] :

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

---

[1]- ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص . 59- 60 .

[2]- احمد طرطار، **مرجع سبق ذكره**، ص 17 .

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 17 .

3-1 المؤسسات الفردية:

تتشكل عند قيام الشخص الذي هو صاحب رأس المال بجمع عوامل الإنتاج الأخرى.حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية ، و يكون عدد العمال قليل في هدا النوع من المؤسسات[1].

3- 2 مؤسسات الشركات:

عرفها المشرع الجزائري الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن دلك[2].

وتنقسم الشركات إلى ثلاث أقسام هي: شركات الأشخاص ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة ،شركات الأموال.

3-2-1 شركات الأشخاص:

هي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر و لا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة [3].

وتنقسم بدورها شركات الأشخاص إلى ثلاث أقسام : شركات التضامن ،شركات التوصية ،شركات المحاصة

أ. شركات التضامن[4]:

تعتبر هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى أخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر أهم ميزة في هذه الشركة. ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم.

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 54.

[2]- المادة 416 من القانون المدني ، القانون رقم 88 -14 المؤرخ في 03 مايو 1988، الجريدة الرسمية ، العدد 18 .

[3]- عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،**إدارة المشروعات الصغيرة**،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2001 ، ص. 24.

[4]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 55- 56.

ب. شركة التوصية البسيطة:

تكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال.وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة[1].

ج. شركة المحاصة:

هي شركة تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبأنها غير معدة للإطلاع عليها، فشركة المحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة[2].

3-2-2 شركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص[3] .

وقد حدد المشرع الجزائري خصائص شركات ذات المسؤولية المحدودة كما يلي :

- ✓ رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 د ج وينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر 1000دج على الأقل [4]؛
- ✓ لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا[5]؛

3-2-3 شركات الأموال:

كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص ، يساهمون بحصص في رأس مال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة إن وقعت إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة[6].

و حسب المشرع الجزائري تتميز شركات المساهمة بما يلي:

---

[1]- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص .24 .

[2]- مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 ، ص.151.

[3]- المادة 564 من القانون التجاري الجزائري ، تبعا للمرسوم التشريعي رقم93 -08 المؤرخ 25 ابريل 1993.

[4]- المادة 566 من القانون السابق.

[5]- المادة 590 من القانون السابق.

[6]- ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 57.

- ✓ يجب أن لا يقل عدد الشركاء في الشركة على 07 شركاء[1]؛
- ✓ مسؤولية الشركاء في شركات المساهمة محدودة بحدود الحصة التي يمتلكونها من أسهم الشركة؛
- ✓ رأس مال شركات المساهمة بأن لا يقل عن 05 ملايين دج في حالة اللجوء إلى الاكتتاب العام للأسهم ، وأن لا يقل عن 01 مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق[2].

المطلب الثاني :تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيارالحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف . وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المؤسسات في علاقاتها مع مورديها وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة.ويمكننا عرض مزايا و العيوب التصنيف حسب معيار الحجم في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب الحجم

معايير التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العمال	– يسمح بالتفرقة بين المؤسسات نظرا لاختلاف الالتزامات حسب عدد العمال – سهل الاستعمال	– يستند إلى الكم و لا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات – ليس هناك ارتباط بين عدد العمال و رأس المال – شديد التغير بين القطاعات الاقتصادية
حسب رقم الأعمال	– دراسة رقم الأعمال تسمح بالتحليل الزمني والمكاني (إلا في حالة التضخم) – مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع	– ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال و النتيجة (إلا في حالة أخذ النتيجة كمعيار إضافي). – لا يسمح بمقارنة المؤسسات التابعة لقطاعات مختلفة
حسب القيمة المضافة	– يسمح بقياس الثروة المنشأة من طرف المؤسسة. – يسمح بقياس الإنتاجية. – يمكن استعماله لحساب الناتج	– يختلف حسب درجة التكامل. – يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج. –يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف و القيام بها من طرف الغير.

[1]– المادة 592 من القانون التجاري الجزائري ، تبعا للمرسوم التشريعي رقم93 –08 المؤرخ 25 ابريل 1993.

[2] – المادة 594 من القانون السابق .

	الداخلي الإجمالي و الدخل الوطني الإجمالي.	
حسب مبلغ الأموال الخاصة	–المساحة المالية للمؤسسة. –إمكانية الدخول للأسواق المالية. –مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.	– مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.

Source: J. M. AURIAC et al ., **Economie d'entreprise ,** Costeilla , Paris , 1995 , P . 49 .

ونظرا لصعوبة استعمال كل معيار بمفرده لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، يستحسن استعمال معيارين في نفس الوقت (كمعياري عدد العمال ورقم الأعمال، ورغم اختلاف الآراء حول المعايير المستعملة للتصنيف حسب الحجم، إلا أن الأغلبية تتفق على استعمال" معيار العمال كأساس للتصنيف. وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات إلى نوعين هما[1]:

المؤسسات الاقتصادية إلى متوسطة وصغيرة من جهة، ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وقد عرف هدا التصنيف اتساعا في الاستعمال في مختلف المجتمعات.

أ / المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد عرفت هذه المؤسسات عدد العمال المستخدمين فيها، وقد أعطى لها أكثر من تحديد فنجد مثلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجمع ضمن التي تستعمل أقل من 500عامل وهي أهم ركيزة تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الأوروبية والأمريكية وكذا اليابانية، باعتبارها مؤسسات يمكن أن تنشأ من طرف شخص واحد و فيها تتوزع إلى:

- مؤسسات الصغيرة جدا: تستعمل بين 1 إلى 9 عمال؛
- مؤسسات صغيرة: تستعمل من 1 إلى 199 عامل؛
- مؤسسات متوسطة: تستعمل من 200 إلى 499 عامل.

وخارج هذا العدد نحو الأعلى سوف تكون المؤسسة الكبيرة، أي التي تستمل 500 عامل أو أكثر.

وهناك من يقسم المؤسسات إلى ما يلي:

- مؤسسات صغيرة أقل من 10 عامل؛
- مؤسسات متوسطة بين 10 إلى 100 عامل؛

[1]– بسمة حنين ،**معايير تصنيف لبمؤسسات الاقتصادية** ، متاح على الموقع الالكتروني الأتي :
www.tomohna.net,14/05/2018,17.55.

- مؤسسات كبيرة أكثر من 100 عامل.

وهذا النوع من المؤسسات موجودة في مختلف الدول، وفي مختلف الفروع و التخصصات الاقتصادية، زراعية، صناعية أو خدمات، ومنطقيا في ما عدا الأنشطة التي تستوجب أكبر عدد العمال في المؤسسة مثل: مؤسسات البترول، المركبات الكبيرة في صناعة الأسلحة و الطائرات، وكذا الطاقة النووية و الصناعة الفضائية التي تستدعي توفر مجهودات إدارية وأموال وتكنولوجيا مكلفة، وكلها تكون عادة شركات كبرى تابعة للقطاع الخاص أو العام أو بينهما.ومن مميزات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلي، بسيطة الهيكل التنظيمي، وتستعمل طرق التسيير غير معقدة، وينشط كثير منها في مجال المقاولة من الباطن.

ب/ المؤسسات الكبيرة:

وهي ذات استعمال يد عاملة تكون أكثر 500 شخص، وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي المتطور من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها كالشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

يعتمد تصنيف المؤسسات على هذا المعيار على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل، الذي وجوده في الواقع منذ قرون أو حتى منذ أن عرف كيف ينظم الإنسان نفسه في الأسرة ويقسم المهام بين أعضائها ثم اتجه التخصص إلى النظام الإنتاجي العام الذي كان في العهد البدائي يتوزع بين الصيد والزراعة، ثم مع التطور التقني كانت حاجة إلى وجود حرفين لإنتاج أدوات العمل، وبعد ذلك تطورت الصناعة و التجارة بشكل واسع لتصبح في أي مجتمع ثلاثة قطاعات نشاط رئيسية وهي: الفلاحة، الصناعة، الخدمات، و يطلق عليها على أساس هذا الترتيب القطاع الأول، الثاني والثالث وإذا وزعت المؤسسات على أساس هذا المقياس يمكن أن نحصل على ما يلي [1]:

1)- مؤسسات فلاحيه:

و تجمع المؤسسات المتخصصة في كل من زراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، و تربية المواشي حسب تفرعها أيضا بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات المرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل.

2)- مؤسسات صناعية:

[1]-.ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. 70-71.

في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى متوجا، قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط (كمواد أو مدخلات لمؤسسات أخرى)، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة وكذا تحويل الإستخراجية، والفرع الواسع والأساسي لدفع الاقتصاد ككل، وهي مؤسسات صناعية التجهيز ووسائل المختلفة، المستعملة في مجمل القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعية وهناك صناعة مواد البناء في حالة فصلها عن الأنواع السابقة، حيث تجمع جانب التحويل الكيمياء و غيرها، وفي الأخير هناك مؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام ،ونلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين هما:

2-1 الصناعات الخفيفة

وفي أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح .

2-2 الصناعات الثقيلة أو المصنعة

هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا ، حيث تعتبر كمستعمل لموارد ومنتوجات قطاعات مثل الإستخراجية و الطاقة ، ومنتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي بذلك دافعة إلى الأمام .

3)- مؤسسات القطاع الثالث:

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين، و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه، البنوك و المؤسسات المالية، التجارة و حتى الصحة وغيرها.

المبحث الثالث: وظائف و أهداف المؤسسة الاقتصادية

سنتناول في هدا المبحث مختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تلعب الوظيفة بالمؤسسية الاقتصادية دورا مهما، فالوظائف التي تضطلع بها المؤسسة الاقتصادية مرتبطة يبعضها البعض من أجل بلوغ الهدف المنشود للمؤسسة ككل، ويزداد تعقيدا حسب طبيعة المؤسسة وحجمها. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى وظائف المؤسسة الاقتصادية، ويمكن تصنيف هده وظائف إلى ما يلي[1]:

1. **الوظيفة المالية**

هي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية و تسييرها، كما تتخذ عدة جوانب إدارية، و ترتبط بمختلف الوظائف الأخرى، و تستعمل أدوات تقنية كمية و أخرى نوعية[2].وهي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار و في مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي و الرقابة المالية.

الوظيفة المالية تضم: التخطيط المالي، التنبؤ بدخول و خروج الأموال، إعداد الميزانية، البحث عن الأموال القروض)، استعمال الأموال(شراء، استثمارات...الخ).

وتكمن أهمية الوظيفة المالية في أن الهدف الأساسي للمنشاة اليوم هو ضمان بقائها في طل القيود المفروضة عليها من المحيط، فعليها إذا أن تضمن نوعا من التوازن المالي الذي يسمح لها بمواصلة نشاطها لذلك فان الجانب المالي ركيزة أساسية بالنسبة للمؤسسة، كما أنه لا يخفى أن عدم كفاية الأموال و نقصها في المؤسسة يؤدي إلى عواقب وخيمة تضر المؤسسة و تزعزع استقرارها .

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تضطلع بها المؤسسة الاقتصادية من خلال :

- تحدد احتياجاتها من الأموال ووسائل التمويل تعبئة وتسيير هذه الأموال ضمن الأهداف الموكلة إليها أو التي تسعى إلى تحقيقها؛
- الحصول على الأموال اللازمة للتجهيز والاستغلال للمؤسسة، أي تحقيق جمع التحويل مع الأخذ بالحسبان قيود التكلفة والتمويل الذاتي؛
- مراقبة مدى الاستعمال الأمثل لهذه الموارد والتحقق من مردودية عمليات التمويل.

2. **وظيفة الإنتاج:**

[1]– بلقاسم سعودي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .12 .

[2]– يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع ،الإسكندرية ،2012 ، ص. 207.

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد والخدمات ذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين. حيث أن الإنتاج هو المهمة أو النشاط الجوهري للمؤسسة الاقتصادية و هو خلق السلع والخدمات من خلال تحويل الموارد الأولية أو المواد النصف مصنعة إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة للمستهلك النهائي أو المشتري الصناعي.وينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر منفصلة :المدخلات، المخرجات، العملية الإنتاجية[1].

ينطوي ضمن هده العملية كل ما تقوم به المؤسسة من عمليات اختيار المواد الأولية، تركيب التجهيزات وصيانتها، عمليات الرقابة إلى عمليات تحويل المواد إلى منتجات، باعتبار أن عملية الإنتاج هي صميم النشاط الاقتصادي، حيث تندمج فيها عوامل الإنتاج المختلفة من أجل تحقيق ثروة للمجتمع بواسطة المنتجات المالية والخدمات المختلفة، ولكي تأتى عملية الإنتاج أكلها لابد من أخد بالحسبان نوعية المنتج وتكلفته، بالإضافة إلى احترام التشريعات في مجال البيئة[2].

3. وظيفة الموارد البشرية

لا تساوي المؤسسة بدون الأفراد شيئا، فوظيفة الموارد البشرية لها مكانتها الخاصة والهامة في المؤسسة، وتعرف وظيفة الموارد البشرية بأنها مجموع الأنشطة المتعلقة بحصول المؤسسة على ما تحتاجه من موارد بشرية مع تطويرها والحفاظ عليها وتطويرها بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة[3].

4. وظيفة التموين

انطلاقا من كونها منطلقا لأنشطة المؤسسة الاقتصادية تحتل وظيفة التموين أهمية بالغة،فهي مجموع العمليات التي تعمل على توفير المخزون المثالي في غالب الأحيان خارج المؤسسة من خلال عمليات الشراء وما يرتبط بها من مهام ومسؤوليات وعملية التخزين وما يرتبط بها من عناصر أخرى، إذن فوظيفة التموين يمكن أن تندرج ضمنها وظيفة الشراء ووظيفة التخزين[4].

أما وظيفة الشراء الموكلة إلى قسم الشراء فتضم كل العمليات المتعلقة باختيار الموردين المناسبين، وتحديد طريقة الشراء أو التوريد المناسبة، فتقديم طلبيات الشراء ثم تأتي عملية مراقبة المواد الواردة ومدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها. أما وظيفة التخزين فتضم عمليات الحفظ والتركيب والتجهيز، بالإضافة إلى متابعة حركة المخزونات والجرد الحقيقي.

---

[1] – عبد الرزاق بن حبيب ، **اقتصاد وتسير المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر،2002، ص. 24.

[2]– ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص .304.

[3]– جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 36.

[4]– أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 75.

5. وظيفة التسويق (الوظيفة التجارية)

تعد هذه الوظيفة همزة الوصل بين المؤسسة والسوق والمستهلك الذي يعتبر المستهدف من عملية الإنتاج، فقد شهدت هذه الوظيفة تغيرات وتطورات عدة. ويعتبر التسويق جميع العمليات والجهود الرامية إلى معرفة متطلبات السوق من خلال الاهتمام بمعايير الجودة بغرض تحقيق أرباح تتوقف عليها حياتها، ومواصفات المنتج، وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب.

ينظر للتسويق على انه أحد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات الاستعمال أو تلك السلع و توزيعها و ترويجها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان و المكان المناسبين[1].

وتتضمن هذه الوظيفة كل النشاطات التي تبدل عند انتقال السلع و الخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن أو مراكز استعمالها أو استهلاكها، وبالتالي فان هذه الوظيفة الحيوية و التي تعتبر المحور الجوهري في المؤسسة تتضمن بدورها وظائف هامة منها :البيع، النقل، التخزين...الخ

المطلب الثاني :أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف ملاك وأصحاب المؤسسة، وكذلك طبيعة وميدان نشاطها، ومن بين هذه الأهداف نجد:

1- الأهداف الاقتصادية

ولعل أهم الأهداف التي تنطوي ضمن هذا النوع ما يلي[2]:

- ✓ **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الأرباح أولى الأولويات التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها هذا إذا أرادت الاستمرار أو التوسع في نشاطها، حيث يضمن لها هذا الهامش الربحي إمكانية رفع رأسمالها؛
- ✓ **تحقيق متطلبات المجتمع:** تغطي المؤسسة الاقتصادية المنتجة متطلبات المجتمع من خلال ما تنتجه من سلع وخدمات عن طريق البيع على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني أو الدولي، بمعنى آخر إشباع رغبات المستهلكين للسلع والخدمات من جهة وتحقيق العوائد من خلال البيع من جهة أخرى[3]؛

---

[1]- يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره** ، ص . 198.

[2] - ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . 12.

[3]- عمار زيتوني، **مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد09، 2006، ص.43.

- ✓ **عقلنة الإنتاج:** وذلك من خلال الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، وكذلك ممتلكات المؤسسة ورفع الإنتاجية من خلال التخطيط الذكي للإنتاج والتوزيع والمراقبة، ما يؤدي بالضرورة إلى تجنب الوقوع في مشاكل تمويلية قد تهدد بقاء المؤسسة الاقتصادية[1].

2- الأهداف الاجتماعية

تشمل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية العناصر التالية[2] :

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** فباعتبار أن العامل هو الحلقة الأهم في المؤسسة وجب توفير مستوى مقبول من الأجور يضمن له كرامته ويلبي متطلباته، إذ تعتبر الأجور حقا مشروعا يلبي للعمال وعائلاتهم حاجياتهم بما يضمن لهم تحسين مستوى معيشتهم في ظل التطور التكنولوجي وتزايد الطلب على المنتجات الجديدة وتغير أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى خلق جو من اللحمة بين أفراد المؤسسة.
- **تحسين مستوى معيشة العمال :** إن رغبات العمال هي في تجدد و تطور مستمرين نتيجة التطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات في مختلف الميادين وخصوصا في ميدان التكنولوجيا هذه الأخيرة التي تؤدي إلى ظهور منتجات جديدة، و بالتالي تطور أوراق المستهلكين مما يتطلب تنوع و تعدد المنتجات لتلبية الحاجات[3].
- **إنشاء و إقامة أنماط استهلاكية معينة :** إن الإشهار و الدعاية التي تقوم به المؤسسة لترويج و تقديم منتجاتها الجديدة يسمح لها بالتأثير على أوراق المستهلكين و تغييرها و هي تطرح لهم أيضا في بعض الأحيان منتجات بديلة تكون أقل تكلفة؛
- **توفير تأمينات للعمال :** إن المؤسسة تعمل على توفير بعض التأمينات :كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل...الخ .إضافة إلى مرافق أخرى مثل المطاعم داخل المؤسسة، التعاونيات و مختلف المرافق الأخرى، وهذا يظهر بشكل واضح في المؤسسات العمومية.

3- الأهداف التكنولوجية

في خضم التطور التكنولوجي الحاصل تعمل المؤسسات الاقتصادية على توفير مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا .و ترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، و هذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها .و يمثل هذا النوع من البحث نسبا عالية

[1] – يوسف حسن يوسف، **مرجع سبق ذكره** ، ص .193 .

[2] – ناصر داي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. 13-14.

[3] – يوسف حسن يوسف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص . 194 .

من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، و خاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية و أحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج و رفع المردودية الإنتاجية فيها[1].

من الدوافع الأساسية للتطوير التكنولوجي للمؤسسات نجد المنافسة الشديدة التي تتميز بها سوق المنتوجات، و كذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

كما تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا مساعد للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الكبيرة منها ، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات إبتداءا من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات و المؤسسات الاقتصادية.

[1] – ناصر دادي عدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .21.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المؤسسة الاقتصادية و تصنفيها ومختلف وظائفها ، كما تم ابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبار أن هدف المؤسسة هو تحقيق الربح . كما للمؤسسة دورا هام في الاقتصاد الوطني، أو حتى العالمي خصوصا مع التطورات الأخيرة، مثل دخول اقتصاد السوق وظاهرة العولمة ، كما يجب على المسيرين التصرف بعقلانية مع الأوضاع الجديدة، و الاهتمام بجميع وظائف المؤسسة فلكل منها دورها وأهميتها، فنجاح المؤسسة يتوقف على جميع هذه الوظائف والنشاطات.

الفصل الثاني:

التشخيص المالي للمؤسسة الإقتصادية

تمهيد :

يعتبر التشخيص المالي مرحلة مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف المسير المالي للمؤسسة إن لم نقل المفتاح في يد المحللين والمسيرين الماليين، لأن التشخيص يسمح بمعرفة القيود الحقيقية التي تحيط بالمؤسسة والعوامل المسببة لمشاكل المؤسسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة إلى مكوناتها الأساسية ومن ثم استنباط جوانب القوة الضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية. بالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

ويعتبر جدول حسابات النتائج احد الأدوات الهامة للتشخيص المالي، وللتعرف على ذلك فقد جاء هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول : مفهوم التشخيص المالي ؛
- المبحث الثاني : طرق و أدوات التشخيص المالي؛
- المبحث الثالث : جدول حسابات النتائج كأداة للتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي أحد أهم الأساليب المستخدمة في التسيير المالي، فهو يساعد المؤسسة على التعرف على موطن الاختلال الذي تعاني منه، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تسنح بالمؤسسة بالمواصلة في الطريق الصحيح.

المطلب الأول: تعريف و أهمية التشخيص المالي

1- تعريف التشخيص المالي

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج على مفهوم التشخيص **diagnostic** كمصطلح حيث هو تعيين المرض من خلال أعراضه أو تعيين طبيعته، وهي كلمة يونانية مشتقة من **diagnosis** وتعني المعرفة (connaissance) وتستخدم في الجانب الطبي، أما حاليا فقد أصبح يستخدم في العديد من الميادين خاصة ميدان تسيير المؤسسات.

التشخيص المالي هو العلم الذي يهدف إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمانا لاستمرار التسيير الفعال باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة. وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالتشخيص المالي .

- التشخيص المالي هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية[1]؛
- و يعرف كذلك بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار[2].

- و يعرف أيضا بأنه مجموعة من الأساليب الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون علية في المستقبل[3]؛

---

[1] – الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.45.

[2] -Archers choate, G. Racette, **Financial, Mnangement An Introduction**, John willy and sons, 1983, p. 59.

[3]– وليد لحيالي ، **الاتجاهات العاصرة للتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان2004 ،ص .21 .

- التشخيص المالي هو إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها أو الدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ، ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها وهذا للعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف المتعلقة ، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات تهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة تهدف إلى الخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الاختلال [1]؛
- التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية، ويتم توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) :تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة

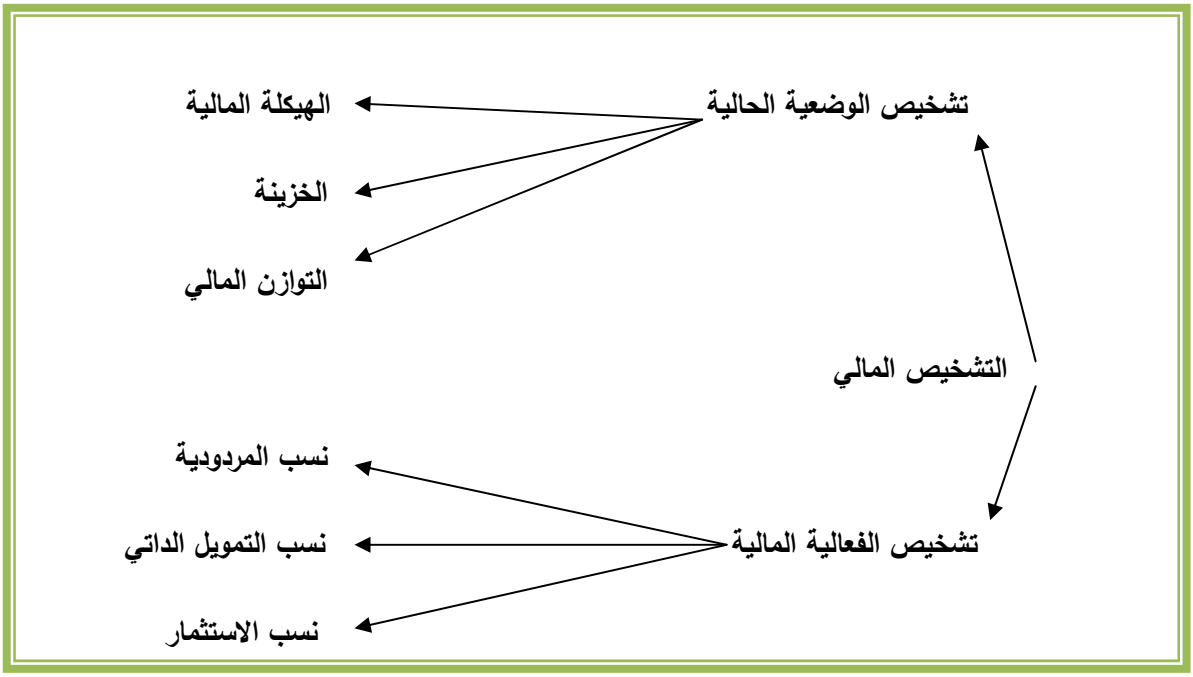

Source.J C Mathe , **Diagonostic et dynamique de l'entreprise**, édition Contables, Paris, 1991, p: 67

من خلال الشكل يمكن القول أن التشخيص المال يسمح بالحكم على الوضعية الحلية و الفعالية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال المعطيات المتعلقة بالهيكل المالي و الحزينة و التوازن المالي ، أما تشخيص الفعالية المالية فيعتمد على نتائج نسب المردودية ، نسب التمويل الذاتي و نسب الاستثمار.

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التشخيص المالي ما هو إلا عملية تحليل ومعالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما وتشخيص أي مشكلة تواجهها ثم تقييم أدائها وذلك بغية الوصول إلى معلومات مالية تفيدها وتساعدها أكثر في عملية اتخاذ القرارات.فعملية التشخيص المالي تعتبر من

[1]– احمد جميل توفيق ، **محمد صالح الحناوي ،الإدارة المالية:أساسيات و تطبيقات**،دار الجامعة المصرفية،الإسكندرية،1985،ص .25.

ابرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة التي تنعكس ايجابيا على المؤسسة.

2- أهمية التشخيص المالي

تظهر أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة الجو الملائم لاتخاذ القرارات المالية المناسبة من خلال تقديم البيانات الجيدة والموضوعية والملائمة لدلك ، كما يعتبر وسيلة مهمة للتنبؤ بالفشل أو تعثر المؤسسات فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية في المؤسسة .

و نبرز أهمية التشخيص المالي في المؤسسة أكثر في ما يلي نجد [1]:

- ❖ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛ ومدى تطور أو تحسن الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية تسديد ديونها؛
- ❖ تقديم حكم على السياسات المالية ومدى تحقيقهاو نجاعتها ، وبالتالي الحكم على كفاءة المسؤولين على مالية المؤسسة [2] ؛
- ❖ يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الإختلالات؛
- ❖ تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- ❖ استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة....الخ؛
- ❖ يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا ؛
- ❖ يسمح بتقييم الوضعية وبتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- ❖ يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة .
- ❖ يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة تحديد **مدى تطور أو تحسن** الوضعية المالية **ومدى** إمكانية تسديد الديون؛

---

[1]- لحسن دردوري ، **دروس التشخيص المالي** ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014-2015، ص. 11.

[2]- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1994 ، ص .12.

فالتشخيص المالي يعتبر كقاعدة هامة على أساسها تتخذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة، أو مع من تهمهم وضعية المؤسسة، واستغلالها سواء كمساهمين أو مقترضين أو مصلحة الضرائب ، فهو يساعد المسيرين الماليين على القيام بمختلف الإجراءات والقرارات في المجال المالي داخل المؤسسة ، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة وكذا الإستراتيجية العامة لها.

المطلب الثاني: أهداف و خطوات التشخيص المالي

1- أهداف التشخيص المالي

أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال ولتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فان التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها. حيث لا يعتبر التشخيص المالي هدفا تسعى المؤسسة لتحقيقه بقدر ما هو وسيلة تتخذها الإدارة لبلوغ مجموعة من الأهداف و التي نذكر منها مايلي:[1]

- يساعد إدارة المؤسسة على تحديد أهدافها وسياساتها التشغيلية من خلال المؤشرات الكمية و النوعية التي يوفرها، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛ و اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة ؛
- يضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
- يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة(المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسة من خلال مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ الملاك من الخسائر المحتملة؛
- يساعد في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة وفيما إذا كانت تتسم بالديمومة والاستقرار فهذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التشخيص المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة أو تعظيم الثروة بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة.
- تحقيق ارتباط قوي للشركة مع محيطها قصد تحقيق توازنها ، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع الشركة ...الخ؛

[1] – حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراقة، عمان، 2000، ص .20 .

- تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمردودية والأخطاء المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة وغيرها[1]؛
- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص ؛
- تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة دراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنويع ، التخصص ، الإدماج ..... الخ)[2] ؛

كما يهدف التشخيص المالي إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية[3]:

- **النمو:** أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؛
- **المردودية:** أي المردودية بنوعيها الاقتصادية التي تقيس فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي و المالية التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات ؛
- **التوازن** : أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصر دورة الاستغلال وعلى المدى الطويل دورة الاستثمار[4]؛
- **المخاطر** :ما هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس... إلخ .

الفرع الثاني : خطوات التشخيص المالي في المؤسسة

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص وتختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص وبشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية[5]:

1. تحديد الأهداف المرجوة من إجراء التشخيص (السياسة والقرار المراد اتخاذه)؛
2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :حيث يتم تحديد البعد الزمني للتحليل،(تحديد السنوات المدروسة[6])؛
3. اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص(تشخيص تطوري، تشخيص مقارن،.....)؛

---

[1]– احمد جميل توفيق ، محمد صالح الحناوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 25 .

[2]– خميسي شيحة ، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة ، الجزائر ، 2010، ص،70.

[3] - LEVEY Aldo, **Management Financière de L'entreprise** , édition Economica, France, 1993, p. 446.

[4]– طراد خوجه هشام ,جميل حسين ، **تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية،المركز الجامعي سوق أهراس، يوم 22–23 ماي 2012.

[5]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره**. ص. 54.

[6] – ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999 ، ص . 11.

4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
5. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛
7. التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات و ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المحصلة ؛
8. رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي

سنتناول في هذا المبحث مختلف الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي

المطلب الأول: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق التي تستعمل لتحليل البيئة الداخلية للمؤسسة، ونلخصها فيما يلي[1]:

1- التشخيص التطوري

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة، من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تملك نظام معلومات مالي ومحاسبي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

- ✓ **تطور النشاط:** ونعني بذلك متابعة تغيرات النشاط عبر الزمن، ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية..الخ، ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إدا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أو منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن تتناسب طردا مع تطور النشاط؛
- ✓ **تطور أصول المؤسسة:** هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة، ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة؛
- ✓ **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛
- ✓ **تطور الهيكل المالي:** يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء، وتحديد قدرة المؤسسة على التمويل؛

[1]– ربيع بوصبع، **مدخل للتسيير المالي والموازني** ، جامعة لخضر،الوادي ، 2014–2015 ، ص .5.

✓ **تطور المردودية:** يشير الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانة للبقاء والاستمرار والنمو، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرفع المالي.

2- التشخيص المالي المقارن:

يرتكز هذا النوع من التشخيص المالي على مقارنة الوضع المالي لمؤسسة ما، مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، ويكون هذا باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية، ويهدف المشخص المالي من من خلال التشخيص المالي المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المالي المعياري

يعتبر التشخيص المالي المعياري امتدادا للتشخيص المالي المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومنها:

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر ب 8%؛
- نسبة رقم الأعمال المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل لابد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المطلب الثاني: أدوات التشخيص المالي

لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تعتري المؤسسة وسعيا من المسير المالي تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وضمان استمرار تسييرها بفعالية، يجب عليه استخدام بعض الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي[1] :

1- تحليل الهيكل المالي

إن الهدف من تحليل الهيكل المالي هو ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسة في التحليل.

2- تقييم المردودية

من خلال تقييم المردودية يتمكن المشخص من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهذا المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.50.

3- تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن العجز، كما يحتوي على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة ،كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية.

الشكل رقم (2-2): أدوات التشخيص المالي

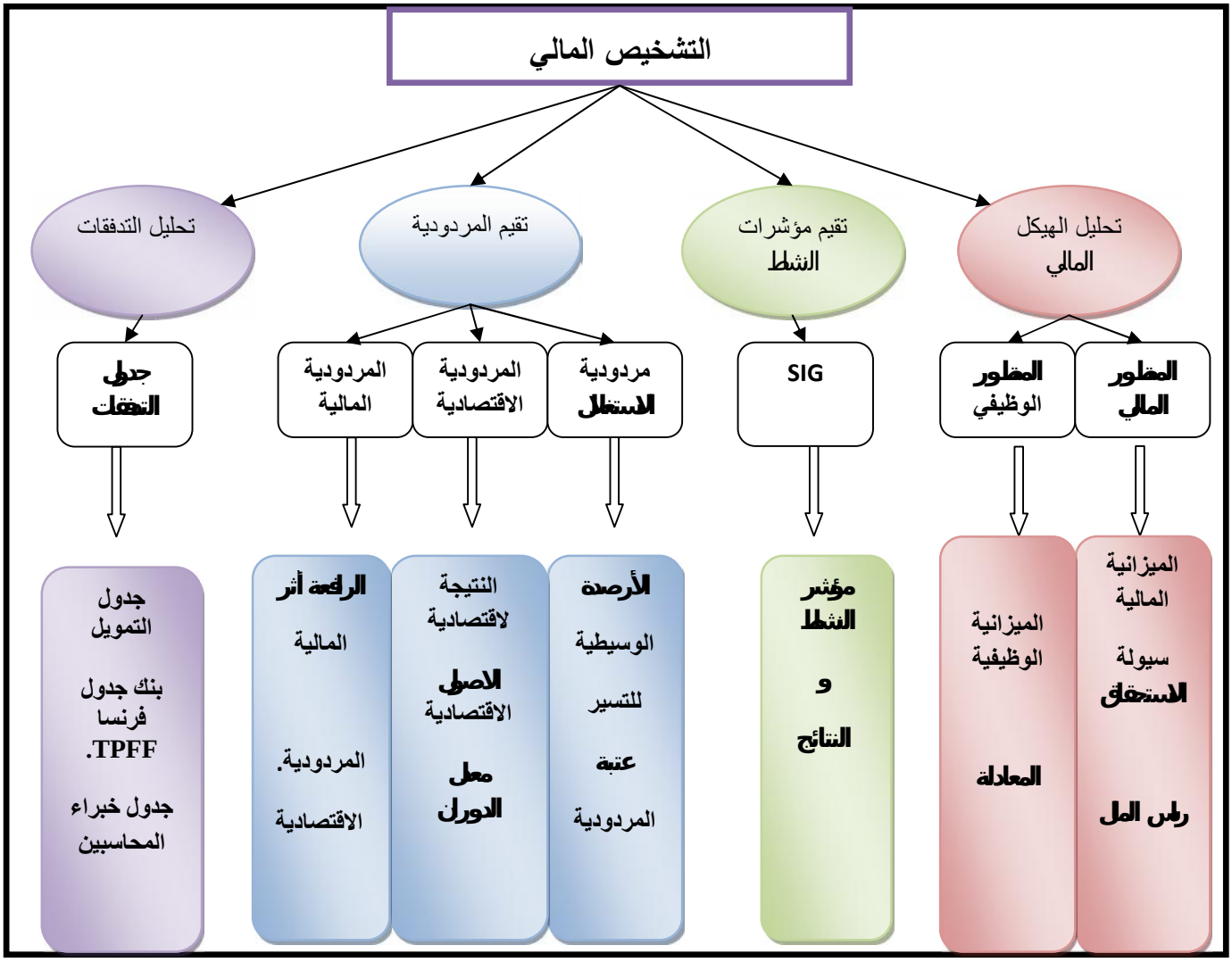

المصدر : الياس بن الساسي، يوسف قريشي ، **التسيير المالي : الإدارة المالية** ، دار وائل للنشر، ط1 ، 2006 ،ص52.

المبحث الثالث: جدول حسابات النتائج كأداة للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جدول حسابات النتائج وإلى استخدامه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية جدول حسابات النتائج.

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة.

1- مفهوم جدول حسابات النتائج

- جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معين؛
- هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء الإيرادات لتي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية، فهو عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات والفارق بينهما يعطينا نتيجة الدور، كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير[1]؛
- ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[2]؛

والمعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها التي تسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال ؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية ؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

[1] – مبارك لسلوس ، **التسير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية، الجزائر ، 2012 ، ص . 24،

[2] – القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 جويلية سنة 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** ، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، في 25 مارس 2009 ص. 24.

- المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية(منتجات، أعباء)النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة،

2- أهمية جدول حسابات النتائج

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، وعليه فإن أهميته تظهر من خلال الأتي:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه؛
- معرفة نتيجة أعمال المنشأة هل هي ربح أو خسارة ؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛
- معرفة مدى كفاءة الإدارة في أدائها المالي ، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس التي يرتكز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح للملاك؛
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها جدول حسابات النتائج من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم. التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها الغير عادية.
- التعرف على نشاطات المنشأة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- معرفة فيما إذا تم إعداد جدول حسابات النتائج بناء على استمرارية المنشأة أو بناء على تصفيتها؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي [1]؛
- تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات؛
- تمكين المالكين من التعرف على نتائج استثماراتهم ؛

[1]- فيصل محمود الشواورة ، **مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي** ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص،25.

المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج :

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة،
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1 – جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات البضائع،...،) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال

عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة : من أجل حساب النتيجة النهائية يكون الجدول كالآتي:

الجدول رقم(2– 1): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة من .....الى.....

	ملاحظة	ن	ن–1
رقم الأعمال تغير مخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1– إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2– استهلاك السنة المالية			
3– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة			
4– الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات إستئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات			
5– النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6– النتيجة المالية			
7– النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات حول النتائج العادية) مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع اعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الصافية للأنشطة العادية- المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر غير العادية- الأعباء(يطلب بيانها)			
9- النتيجة			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة المعادلة في النتيجة الصافية (1)			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر :القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26جويلية سنة 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، في25 مارس2009ص.30.

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظائف :

ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات البضائع،.إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما يلي :

الجدول رقم(2-2) : الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف

البيان	المبلغ	كلفة المبيعات	اعباء التوزيع	اعباء ادارية	اعباء اخرى عملياتية
- مشتريات البضائع - تغيرات المخزون - مشتريات المواد الأولية و التموينات - تغيرات المخزون - مشتريات اخرى و أعباء أخرى - الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة - أعباء المستخدمين - المخصصات للاهتلاك و الأرصدة - أعباء الاستغلال الأخرى					
المجموع					

المصدر : محمد سامي لزعر ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجيستر في علوم لتسيير جامعة قسنطينة، 2011-2012 ، ص .50.

و جدول حساب النتائج حسب الوظيفة يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-3): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من:.....إلى.....

	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف الخارجية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين، المخصصات للاهتلاك)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة الإجمالية			
حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر :القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26جويلية سنة 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، في25 مارس2009ص.30.

المطلب الثالث: إستخدام جدول حسابات النتائج في التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل وضعية و أداء المؤسسة باستخدام المؤشرات المتعلقة بجدول حسابات النتائج:

1- التحليل باستخدام نسب المردودية

سنتناول في هذا الفرع تحليل نتائج وأداء المؤسسة باستخدام نسب المردودية التي تعتبر من بين أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وهي نتيجة لتفاعل جملة من القرارات والسياسات والموارد المختلفة ، ولتحقيقها يجب تسخير مختلف موارد المؤسسة وتوفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير هذه المواد، لتحقيق نتيجة موجبة.

1-1 مفهوم المردودية

يعتبر مصطلح المردودية من أكثر المصطلحات استعمالا في الميدان المالي، فبقاء المؤسسة في السوق مرتبط بمدى قدرتها عل تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، أي تحقيق مردودية إيجابية، و تأتي الاعتبارات الأخرى في الدرجة الثانية من اهتمامات المؤسسة [1].

- هي عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية و الداخلية للمؤسسة و تطبق على كل الأنشطة الاقتصادية و هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة [2]؛
- وتعرف كذلك المردودية في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والعوائد المالية من منطلق مواردها المتاحة، وبمعنى آخر تحقيق إيراد للمؤسسة بمعدل جيد مع كفاءتها في استحقاق ديونها في الوقت المحدد.
- هي عبارة عن دلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية [3] ؛
- كما تعكس المردودية " نتائج السياسيات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة المالية فيما يتعلق بالسيولة و المديونية ، إذن المردودية تعطي الإجابة النهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة [4] ؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج خصائص المردودية التالية :

✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى كفاءتها حتى يمكن من تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛

---

[1]- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 13.

[2] - p. lauzel , **controle de gestion et budges** , edition sirry ,paris, 1986, p24.

[3]– الياس بن الساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.267.

[4]– محمد صالح الحناوي ، **الإدارة المالية والتمويل** ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1988، ص.78.

- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة والسير المالي خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتى إلا بمردودية مناسبة؛
- ✓ قياسها ليس له معنى إلا بالنسبة إلى فترة محددة أو عملية معينة؛
- ✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه، إلا أنه يمكن أن تكون نسبية أو جزئية؛
- ✓ يمثل قياسها مفهوما تشغيليا لأنها خاضعة لمجال الحدث الاقتصادي ولكن تخطيطيا يمثل مفهوما استراتيجيا لأنه يغطي نطاقا مؤسسيا.

1-2 أنواع المردودية و مؤشراتها النسبية

نظرا للإتساع مفهوم المردودية وإختلاف وجهات النظر بخصوصها، فإننا نجد عدة أنواع لنسب المردودية، وهذا نظرا لاختلاف النتيجة أو الوسائل التي يتم أخذها بعين الاعتبار في حساب المردودية، طبقا للهدف الذي يتوخى كل باحث الوصول إليه، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من نسب المردودية [1].

1-2-1 المردودية التجارية

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، تبين النتيجة الربح عن كل دينار من المبيعات الصافية، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة. كما تعتبر هذه النسبة الأكثر كلاسيكية والأسهل حسابا وفي المقابل تعتبر الأكثر خطرا خاصة في الفترة القصيرة، والتي تتضمن النتيجة المحققة من النشاطات الاستثنائية للمؤسسة مثل النتائج المرتبطة بعمليات التنازل عن الاستثمارات أو التوظيفات المالية، وبذلك يمكن أن تحقق المؤسسة عجزا في نشاطها العادي مع نتيجة إيجابية في عمليات غير عادية، في هذه الظروف يكون الحكم على مردودية المؤسسة استنادا إلى نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال فاقدا لكل معنى، ومن أهم نسب قياس المردودية التجارية نجد ما يلي:

- **مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال:** يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة. ويحسب بالعلاقة:

[1]- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ،ص16.

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- ✓ الإهتلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية؛
- ✓ المؤونات من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة في النقدية، وقد تستوجب مدفوعات فيما بعد؛
- ✓ المصاريف المالية؛
- ✓ خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة؛
- ✓ ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزتها، وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين؛
- ✓ الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمنظمة يمكنها من النمو.

1-2-2 المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية للمؤسسة التي حققها المؤسسة ومجموع الموارد المستعملة في دلك، فهي تعبر عن الكفاءة في استعمال الموارد المتاحة لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل لهذه الموارد.كما يمكن التعبير عنها بالفائض الإجمالي للاستغلال ، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات الإهتلاكات و العمليات المالية و عمليات التوزيع [1] ؛

كما تعرف كذلك بأنها المردودية التي تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

وتبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

1-2-3 المردودية المالية

و تسمى أيضا مردودية أو عائد الأموال الخاصة ، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة[2] .

[1]– زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، **التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011، ص ص 87-88.

[2]– الياس بن الساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص.283.

وتعرف أيضا على أنها مقدار الربح من الدخل المحقق للأموال المستثمرة، وفي هذا السياق، الدخل المحقق متعلق برأس المال المستثمر مع القدرة المالية للمؤسسة، لخلق تمويل خاص من أجل الاستمرارية والنمو وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة و رفع مستوى الأموال الخاصة ،كما تحسب المردودية أيضا كما يلي :

المردودية المالية = معدل هامش النتيجة × معدل دوران الأصول × درجة الاستدانة

يتضح أن المردودية المالية تتمثل في كل من درجة الاستدانة، معدل هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول، حيث أن معدل هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول يعتبران من المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية وعليه فأن مستوى المردودية المالية يتحدد ارتباطا للمردودية الاقتصادية ودرجة المديونية. وعليه تصبح العلاقة كالتالي:

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية × درجة الاستدانة

كما يمكن كتابها على الشكل التالي:

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية × [1 + (مجموع الديون/ الأموال الخاصة]

إن المردودية المالية والمردودية الاقتصادية مؤشرين غير متساووين في القيمة إلا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي هذا الأخير عبارة عن الفرق بين المردودية المالية والاقتصادية، ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية. ويعطي أثر الرفع المالي بالعبارة التالية[1]:

أثر الرفع المالي= (المردودية الاقتصادية – معدل فوائد الديون) × (الديون/ أموال الخاصة) × (1- معدل الضريبة)

ويمكن أن يلعب أثر الرفع المالي ثلاثة أدوار هي [2]:

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي في المؤسسة قياس و تقييم** ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2011-2012، ص 81.

[2]- المرجع نفسه ، ص 86.

الحالة الأولى: أثر الرفع المالي موجب: وتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون. في هذه الحالة كلما زادت نسبة الديون/ الأموال الخاصة، أي زيادة المديونية أدى ذلك الى ارتفاع المردودية المالية.

الحالة الثانية: أثر الرفع المالي سالب: وتتجسد هذه الحالة عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل الديون، في هذه الحالة كلما زادت النسبة: الديون/ الأموال الخاصة، أدى ذلك إلى هبوط المردودية المالية.

الحالة الثالثة: أثر الرفع المالي حيادي: وتتجسد هذه الحالة عندما تتساوى المردودية الاقتصادية بمعدل الديون فمهما تغيرت النسبة: الديون/ الأموال الخاصة، فان المردودية المالية تبقى على حالها.

1-3 أسباب ضعف المردودية وطرق تحسينها

1-3-1 أسباب ضعف المردودية:

يمكن تلخيص الأسباب التي تؤثر في المردودية كالآتي:

- ارتفاع التكاليف: وهدا راجع إلى الأسباب التالية :
  - ارتفاع تكاليف التموين؛
  - ارتفاع تكاليف البيع والتسويق؛
  - ارتفاع تكاليف الهيكلة (الثابتة)؛
  - الاهتلاكات ؛
  - المصاريف المالية ويبرز تأثيرها بشكل خاص في المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي في أموالها الدائمة ؛
- ضعف رقم الأعمال: يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع، فاذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال ؛
- بطئ دوران الأصول الاقتصادية: لطول فترة تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة وهدا راجع لوجود استثمارات ضخمة غير مستغلة،.وجود المنتجات في المخازن لسوء التسويق ،صعوبة تحصيل الديون.

2-3 طرق تحسين المردودية

ينطوي تحسين المردودية على إتباع مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى تحقيق توازن الاستغلال وجعل المؤسسة قادرة على تحقيق موارد كافية لمواجهة الاستخدامات الضرورية كتلبية الاحتياجات المرتبطة بالنشاط: سداد الديون، المساهمة في تمويل الاستثمارات الضرورية...الخ.

ويمكن توضيح طرق تحسين المردودية كما يلي[1]:

– خفض التكاليف من خلال تحسين المردودية أولا عن طريق تخفيض تكاليف الصنع، وأهمها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة ويتم ذلك باتخاذ بعض الإجراءات مثل:

- ✓ وقف التشغيل وتجميد الأجور عند مستوى معين، غلق الفروع التي لا تحقق مردودية.
- ✓ تقليص فترة العمل والتوقف عن صنع المنتجات التي لا تحقق هامش ربح.
- ✓ تحقيق وفر في تكاليف المواد الأولية باختيار موردين يتمتعون بأسعار تنافسية، وكذلك تقليص المخزونات عن طريق بيوع خاصة.
- ✓ تقليص المصاريف الإدارية والمصاريف العامة عن طريق تجمع الوظائف التي لا تعتبر حيوية.
- ✓ اللجوء إلى قروض الإيجار بدل من الشراء.

✓ أما تخفيض المصاريف المالية وتسوية الاختلافات في رأس المال العامل، فهو يرتبط بتطلب المتابعة والحفاظ عند مستوى معقول على حسابات الزبائن والموردين، لما يترتب عنها من انعكاسات تظهر في المدى القصير، وكذا متابعة القروض المخصصة لغرض الاستثمار والتي تنعكس آثارها على المصاريف المالية في المدى الطويل.

– زيادة النواتج و تتحقق النواتج بزيادة رقم الأعمال وهذا بزيادة حجم الإنتاج، من خلال تحسين الإنتاجية واستخدام المكنة وبعث منتوجات جديدة أو دخول أسواق جديدة...، ويمكن أن يتم ذلك أيضا برفع أسعار البيع، أو استعمال الطريقتين معا.

2- تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير (SIG)

الأرصدة الوسيطية للتسيير التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تعتبر أداة من أدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، فهي عبارة عن أرصدة (نعني بالرصيد الفرق بين عنصرين أحدهما يمثل الإيراد والآخر يمثل التكلفة) تعبر عن مراحل تشكل النتيجة، وحسابها مهم للتفسير وتحديد المشكل عند مرحلة معينة.

و سنتطرق إلى ثلاثة عناصر من جدول الأرصدة الوسيطية وهي رقم الأعمال، الإنتاج واستهلاك السنة المالية.

[1]- حنان بوطغان ، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2006-2007 ، ص ص .80-81.

- **رقم الأعمال (CA)** : يعبر عن الإيرادات المتولدة من أنشطة المؤسسة ، و يتحدد حسب الحصة السوقية و تبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق كما يعتبر مؤشر لتحليل معدل النمو في الحجم و السعر السوقي للمؤسسة.فإذا كانت طبيعة المؤسسة متنوعة فانه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:

رقم الأعمال= المبيعات + إنتاج مباع + خدمات

- **إنتاج السنة المالية (PDEX)**

يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغيير المخزونات والمنتجات الجاري انجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال[1]. وتكمن أهمية مفهوم الإنتاج في مقارنة تطور الاستهلاك من المواد المستخدمة ومقارنتها مع مؤسسات من نفس القطاع، وكذلك مقارنة إنتاج الدورة مع الإنتاج المباع لنفس المؤسسة بغرض تفادي الارتفاع المفرط في مخزون نفس المنتوج التام من جهة، نجد هذا المؤشر في حساب النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية ويتمثل في إجمالي المنتوجات المصنعة باختلاف استخداماتها.

انطلاقا من قائمة حساب النتائج، يتم حساب إنتاج السنة المالية كما يلي [2]:

إنتاج السنة المالية = الإنتاج المباع + الإنتاج المخزن +الإنتاج المثبت

- معدل النمو: يسمح هذا المعدل بقياس تغير إنتاج السنة المالية من سنة لأخرى ويكون كالتالي [3]:

$$C = \frac{Pn - P(n-1)}{P(n-1)}$$

- إستخدامات الإنتاج :وتتمثل أهم استخداماته فيما يلي :

[1] -Yves-Alain Ach, Catherine Daniel, **Finance d'entreprise du diagnostic a la création de valeur**, Hachette Supérieur, Paris, 2004, P34..

[2]– دلال خذيري ، **دراسة ربحية المؤسسة بإستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير**، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013–2014 ،ص 18.

[3] –Beatrice et Francis Grandguillot, **Analyse Financiére**,5 édition, Gualino éditeur, paris, 2007, P43.

- قياس القدرة الإنتاجية؛
- قياس قدرة المؤسسة على تطوير إحتياجاتها داخليا؛
- قياس مستوى التكاليف المباشرة مقارنة بالإنتاج؛
- حساب مردودية آلات الإنتاج؛ أي قدرة الآلة الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة؛

- استهلاك السنة المالية (CDEX)

ويحسب هذا الرصيد من خلال جدول حسابات النتائج كالتالي [1]:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية +الخدمات الخارجية الاحرى

هناك عنصر ضمن هذا الرصيد:

الاستهلاك من المواد الأولية = مشتريات المواد الأولية – التغير في مخزون المواد الأولية

يقيس هذا الرصيد وضعية المؤسسة مقارنة بسوق المنتجات التامة (العملاء والمنافسين) من جهة وسوق المواد الأولية (الموردون) من جهة أخرى، وبالتالي فمنتجات المؤسسة لنفسها لا تشكل أي تأثير على هذا الرصيد.

1- الانتقال من القيمة المضافة إلى النتيجة العملياتية :

سنتطرق إلى القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية، ومختلف المعدلات والمؤشرات التي تساعد في التحليل.

1-1 القيمة المضافة للاستغلال

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسة ويمكن حسابه وفق العلاقة

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي : مرجع سبق ذكره** ، ص 191.

- **إستخدامات القيمة المضافة:**

✓ **قياس نمو المؤسسة:** يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال خصوصا في القطاعات الصناعية والخدمية، وذلك اعتمادا على العلاقة التالية:

$$C = \frac{VA_t - VA_{t'}}{VA_{t'}}$$

حيث:

- VA_t : القيمة المضافة للسنة الحالية t.
- $VA_{t'}$: القيمة المضافة للسنة السابقة't.
- C : معدل النمو.

✓ **قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة:** تعبر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة وكذا للنشاط والقطاع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام، حيث ان الناتج المحلي الخام هو المجموع الجبري للقيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة داخل التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA_i$$

حيث :

- $\mathbf{VA_i}$ القيمة المضافة للمؤسسة **i**.
- **PIB** الناتج المحلي الخام.
- **n** عدد المؤسسات المحلية.

وعليه يمكن قياس الوزن الإقتصادي عن مدى مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الخام و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$P_i = VA_i/PIB$$

حيث: P_i يمثل الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

- **مؤشرات القيمة المضافة:**

✓ **معدل القيمة المضافة:** يقيس هذا المعدل درجة التكامل في المؤسسة بين عملية الإنتاج و مختلف أعباءها، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

معدل القيمة المضافة للاستغلال =(القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال) * 100%

---

[1]– باديس سمية، **تحليل الربحية بإستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة قاصجي مرباح ، ورقلة ، 2015–2016، ص 6.

و هناك عدة عوامل متحكمة في زيادة أو تخفيض هذا المعدل بإستخدام النسب التالية:

- ✓ **معدل أعباء المستخدمين:** يقيس هذا المعدل كم تمثل أعباء المستخدمين من القيمة المضافة وفقا للعلاقة التالية:

معدل أعباء المستخدمين = (أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة)* 100%

- ✓ **معدل الضرائب و الرسوم:** يقيس هذا المعدل كم تمثل الضرائب و الرسوم من القيمة المضافة و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل الضرائب و الرسوم = (ضرائب والرسوم/ القيمة المضافة) * 100%

2- الفائض الإجمالي للاستغلال

يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية و السياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة. يتميز هذا الرصيد بأهمية بالغة في دراسة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، و يتم حساب الفائض الإجمالي لاستغلال (EBE) وفق العلاقة التالية:

إجمالي الفائض الاستغلالي= القيمة المضافة – مصاريف المستخدمين –الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

3-1 نتيجة العملياتية

هي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج و البيع، وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي و هي تقيس الأداء الاقتصادي و التجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات التالية و الضريبية و توزيعات رأس المال.

تعتبر النتيجة العملياتية مؤشرا جيدا للدلالة على نتيجة دورة الاستغلال للمؤسسة، ومن خلال هذا يتضح أن النتيجة العملياتية تطرأ عليها تغيرات بالزيادة أو النقصان تعبا للتغيرات التي تطرأ على العناصر المكونة لها. انطلاقا من جدول حسابات النتائج تحسب النتيجة العملياتية كما يلي:

النتيجة العملياتية= إجمالي فائض الاستغلال+ إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات+ الإيرادات العملياتية الأخرى– مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة– أعباء عملياتية أخرى

2- الإنتقال من النتيجة المالية إلى النتيجة الصافية

سنتطرق هنا إلى كل من النتيجة المالية، النتيجة العادية و غير العادية و صافي النتيجة السنة المالية، والإشارة إلى بعض المؤشرات المالية.

2-1 النتيجة المالية

تتمثل النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية النتائج عن عمليات الاستدانة و المتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، و الإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية، وكل الآثار الناتجة عنها و منه نستنتج العلاقة التالية:

النتيجة المالية= الإيرادات المالية– الأعباء المالية

تساعد النتيجة المالية على مراقبة أداء المؤسسة من النواحي المالية، و بالتالي فيمكن مراقبة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة بناءا على مؤشر النتيجة المالية و بالتالي فالنتيجة المالية تسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية. وعلية تكون العلاقة التالية:

أعباء مالية/ رقم الأعمال أو **أعباء مالية/ القيمة المضافة**

2-2 النتيجة الجارية قبل الضرائب

هي مجموع كل من نتيجة العملياتية والنتيجة المالية، حيث تعبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها لا تخضع مباشرة للضريبة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة الجارية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

ومن خلال العلاقة يتضح أن النتيجة العادية قبل الضريبة يمكن التعبير عنها بالنتيجة الصافية لأنشطة العادية حيث أن:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضريبة– الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية(ح/695 و698)– الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية(ح/ 692 و693)

2-**3 النتيجة غير العادية:** تتمثل النتيجة غير العادية في الفرق بين الإيرادات و المصاريف ذات الطابع الاستثنائي و تتضمن مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال و الاستثمار و العمليات المالية. كما يسمح هدا الرصيد بقياس وزن النتيجة الاستثنائية بالمقارنة مع النتائج الأخرى في تكوين النتيجة الإجمالية للمؤسسة، أما إذا اتخذ بشكل فوري فإنه يسمح بقياس أداء المؤسسة الجيد و يحسب بالطريقة التالية:

النتيجة غير العادية= نواتج استثنائية – أعباء استثنائية

2-4 النتيجة الصافية للسنة المالية : هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب المالية) النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير عادية و النتيجة الصافية للمؤسسة، وتخضع للزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التي تقع على كل من النتيجة الصافية لأنشطة العادية و النتيجة الغير عادية، وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل ذاتي لنموا المؤسسة، وعلى هذا تحسب من خلال العلاقة التالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية

للإشارة فان معدل النمو لكل الأرصدة الوسيطية يحسب كالآتي:

معدل النمو= قيمة العنصر في السنة الحالية – قيمة العنصر في السنة الماضية/ قيمة العنصر في السنة الماضية

3- التحليل باستخدام نقطة التعادل و تقنية اثر المقص

3-1 التحليل باستخدام نقطة التعادل

3-1-1 مفهوم نقطة التعادل

لديها عدة أسماء تطلق عليها:عتبة المردودية- نقطة الصفر- النقطة الميتة- نقطة التوازن. وتمثل التعادل النقطة التي عند تجاوزها تبدأ المؤسسة في تحقيق عوائد و أرباح، وعليه تمثل نقطة التعادل النقطة الصفرية التي تحقق عندها رقم الأعمال التعادل لا ربح و لا خسارة.

و تعرف نقطة التعادل على أنها:

- ✓ " مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية، أي وضعية لا ربح ولا خسارة، كما تعرف على أنها رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة الممثلة في الفرق بين رقم الأعمال و التكاليف المتغيرة"[1]؛
- ✓ " عبارة عن رقم الأعمال الذي من خلاله لا تحقق المؤسسة لا ربح و لا خسارة و تسمح عتبة الربحية بمعرفة مستوى النشاط الضروري الذي من خلاله تحقق المؤسسة نتيجة معدومة وقبل بلوغ هذا المستوى تكون المؤسسة في حالة خسارة، وبعد تخطيه تدخل المؤسسة في الأرباح"[2]؛

3-1-2 تحديد نقطة التعادل:

لتحديد و حساب نقطة التعادل بجب التعرف على العناصر المكونة لها وهي التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة و رقم الأعمال المحقق، ولتحديد نقطة التعادل نقسم طريقة الحساب إلى الطريقة العددية الحسابية و الطريقة البيانية:

أ. **الطريقة العددية الحسابية**

تعبر نقطة التعادل عن النتيجة في حالة الصفر أي:

رقم الأعمال-(التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة)=0، والفرق بين رقم الأعمال و المتكلفة المتغيرة هو الهامش على التكلفة المتغيرة و عليه تصبح المعادلة كالآتي :

الهامش على التكلفة المتغيرة- التكلفة الثابتة=0

الهامش على التكلفة المتغيرة= التكلفة الثابتة

نرمز للعناصر السابقة بـ:

Ca: رقم الأعمال،

CV: التكلفة المتغيرة،

CF: التكلفة الثابتة،

MCV: الهامش على التكلفة المتغيرة،

SR: عتبة المردودية.

حسب المعادلات السابقة نكتب: $Ca-(Cv+Cf)=0$

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص186.

[2]- هلال درحمون ، **المحاسبة التحليلة : نظام معلومات للتسير ومساعد على إتخاد القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة**، أطروحة دكتورة،جامعة الجزائر،2004-2005 ، ص207.

بما أن رقم الأعمال متغير معادلته هي y1=x، التكلفة الثابتة يغبر عنها بـ y2=B، التكلفة المتغيرة y3= ax، ومنه تصبح المعادلة السابقة على الشكل الآتي:

$$X -(ax+B) =0$$

$$X - ax =B$$

$$X (1-a) =B$$

$$SR= B/1-a$$

ويضرب البسط و المقام في رقم الأعمال تصبح علاقة عتبة المر دودية كالتالي

حيث:**a** تمثل التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة.

1-a: تمثل نسبة أو معدل الهاش على التكلفة المتغيرة و نرمز لها m

$SR=B \times Ca / m \times Ca$.....1 حيث: $m= Mcv/Cv$

و عند تعويض قيمة m في المعادلة، نجد:

$$SR=B \times Ca / m \times Ca$$

ب. **الطريقة البيانية** تحدد نقطة التعادل بالطريقة البيانية على ثلاث طرق:

ب. 1- الطريقة الأولى

تتم عن طريق معادلة الأعمال ومعادلة التكاليف الإجمالية، يتم تمثيل كل معادلة المعلم البياني و عند التقاء المستقيمين فنقطة التقاطع تسقط على المحور الفواصل والموافقة لتلك النقطة يمثل رقم أعمال نقطة التعادل، وتتم الطريقة كالآتي:$Y_1=X$ معادلة رقم الأعمال.

$Y_2= Ax +B$ معادلة التكاليف الإجمالية تتضمن جمع التكاليف المتغيرة و الثابتة. وبما أن كل معادلة هي خط مستقيم فنقوم برسم المنحنى كالآتي:

الشكل(2-3): تمثيل نقطة التعادل وفق معادلة رقم الأعمال و إجمالي التكاليف

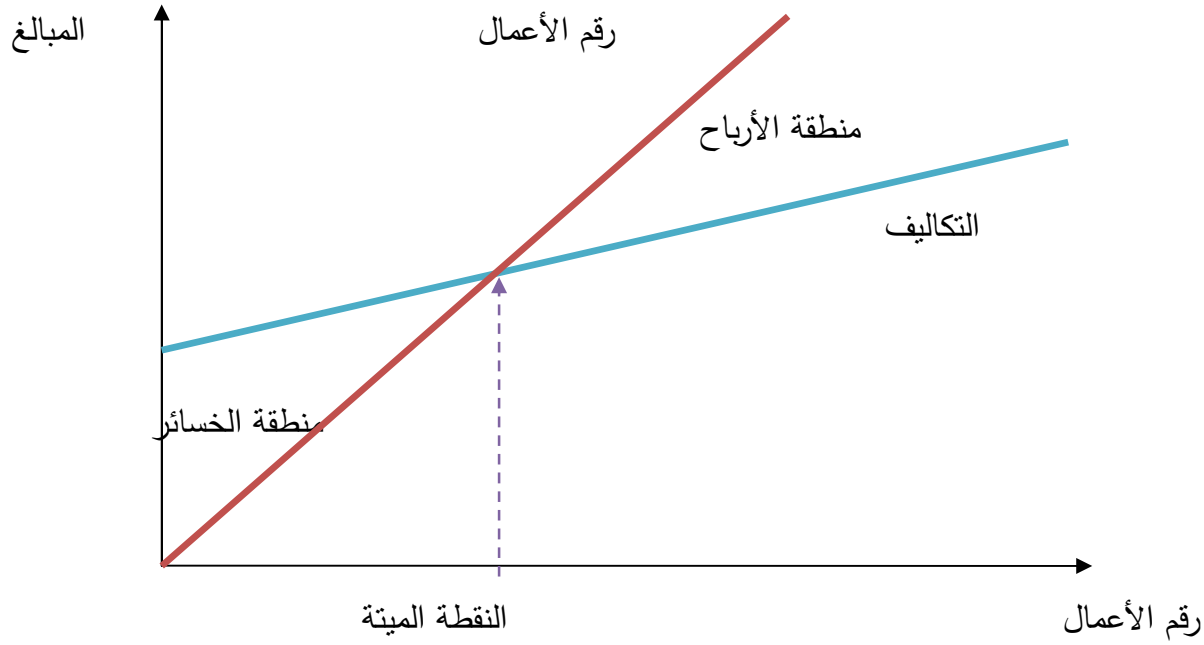

المصدر: عبد الكريم بويعقوب، **المحاسبة التحليلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص 162.

ب- 2- الطريقة الثانية:

تتم من خلال معادلتي التكلفة الثابتة و الهامش على التكلفة المتغيرة، حيث في عملية الحساب يجب تحديد معادلة على الهامش على التكلفة المتغيرة، وبما أن التكلفة الثابتة هي قيمة محددة فمعادلتها:

$Y_1=B$ دلة الهامش على التكلفة المتغيرة كما سبق ذكرها من الشكل: $Y_1=mx$ و عليه نرسم المنحى الآتي و نقطة تقاطع المستقيمين تسقط على محور الفواصل لتعطي رقم أعمال نقطة التعادل:

الشكل(2-4): تمثل نقطة التعادل وفق معادلة التكلفة الثابتة و الهامس على التكلفة المتغير

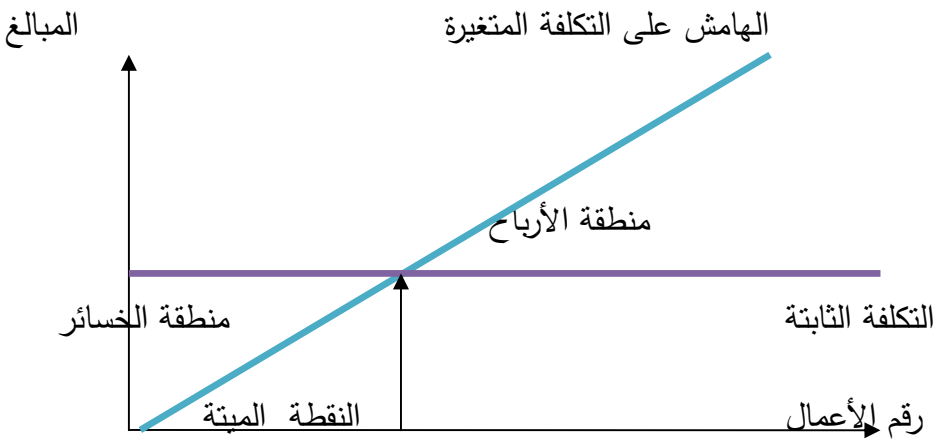

المصدر :عبد الكريم بويعقوب، **المحاسبة التحليلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص 161.

ب-3 الطريقة الثالثة

تقوم هذه الطريقة بجعل معادلتي الطريقة الثانية في معادلة واحدة، والطرف الثاني للمعادلة هو الصفر و الذي يغبر عن محور الفواصل، ونحصل على رقم أعمال نقطة التعادل من خلال تقاطع المستقيم مع محور الفواصل، والمعادلة هي: $Mcv - Cf = 0$ و تصبح: $Mx - B = 0$ ، ونرسم المعادلة في منحنى كالآتي:

الشكل (2-5): تمثيل نقطة التعادل وفق معادلة النتيجة تساوي الصفر

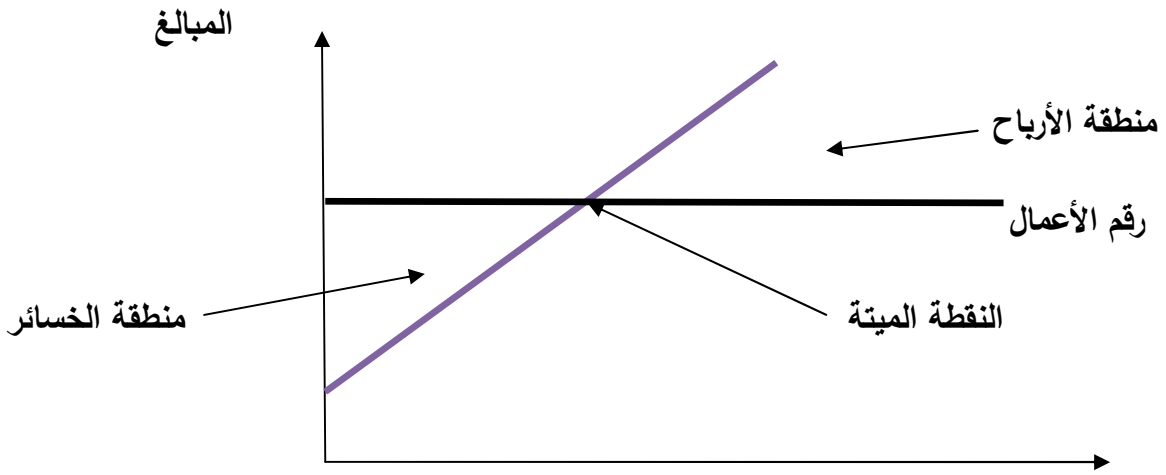

المصدر : عبد الكريم بويعقوب، **المحاسبة التحليلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص 161.

3-1-3 إستخدامات نقطة التعادل

- دراسة مردودية المنتجات و ترتيبها على حسب مساهمتها في النتيجة، لتقيم أدائها و اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص كل منتوج، أي تشجيع المنتجات ذات المردودية الجيدة في حين نقوم بتحسين أداء المنتوجات ذات المردودية الضعيفة أو اتخاذ قرار التوقف على إنتاجها أو استبدالها بمنتوجات أخرى أكثر مردودية؛
- اتخاذ بعض قرارات الاستثمارية عند هيكلة المؤسسة يمكن استعمال نموذج نقطة التعادل لاختيار الهيكل المناسب لنشاط المؤسسة و ذلك عن طريق مقارنة كل من زمن الوصول إلى نقطة التوازن و كذا النتائج المحتملة من أجل كل توليفة اختيار؛
- تحليل الفروقات بين التقديرات و الانجازات، وهذا أحد أهم الوظائف العملية التسييرية، وذلك بمراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط له. بما تم انجازه، حيث تقوم المؤسسة بالتعرف بصورة دقيقة على سبب هذه الانحرافات، أو جهة المسؤولة عن حدوثها ومن هناك يقيم الأداء و تخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة[1]؛
- تحديد الهامش الأمان و هو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال الفعلي ورقم الأعمال نقطة الصفر، ويمثل مقدار ما يمكن أن ينخفض به رقم الأعمال دون خروج المؤسسة من منطقة المردودية ويحسب وفق العلاقة التالية: هامش الأمان=رقم الأعمال(الفعلي) – رقم أعمال نقطة التعادل؛
- قياس كل من القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة و مدى استقرار الربح، وذلك من خلال معرفة عدد الوحدات أو حجم المبيعات الواجب الوصول اليها لتحقيق حجم معين من الأرباح، وعليه فإن نقطة التعادل تعتبر منطقة التقلب، فكلما قربت النتيجة من نقطة التعادل ذل ذلك على عدم إستقرار ربحية المؤسسة، فقد تحقق خسارة أو ربح أو عدم تحقق كلاهما، أما بالنسبة للمقدرة الربحية فهي تتعلق بالزمن الذي تستطيع فيه المؤسسة تغطية جميع تكاليفها، وكلما قلت مدة تغطية المؤسسة لتكاليفها فذلك يعني أن للمؤسسة قدرة ربحية عالية[2]؛

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص189.

[2]– مفلح محمد عقل، مقدمة في **الإدارة المالية و التحليل المالي**،ط3، دار المستقبل للطباعة و النشر ، الأردن ،2004، ص 363.

2-3 التحليل باستخدام أثر المقص

هي أداة تهدف إلى التحليل الإيرادات والمصاريف من أجل التعرف على السلوك النتيجة الحالي والمستقبلي ، باعتبارها تقنية مهمة تعطي صورة واضحة عن سلوك نتيجة المؤسسة من خلال رسم مسار الإيرادات والتكاليف في مختلف مراحل حياة المؤسسة [1]،

هي تقنية تبين التطورات المتباينة للإيرادات والتكاليف، وتأخذ اسمها من الشكل الذي يمثل منحنى الإيرادات والتكاليف، في البداية يمكن أن تكون الإيرادات أكبر من التكاليف ولكن قد تتطور الاتجاه المعاكس، الإيرادات سوف تنخفض والتكاليف سوف ترتفع، ومع مرور الوقت المنحنيات سوف تنمو حسب الاتجاه الذي تأخذه تدريجيا وتتقاطع فيما بينها حتى تشكل مقصا من هذا التقاطع، من خلال هذا التقاطع التكاليف تكون أكثر أهمية من الإيرادات [2] .

فيمكن تعريف أثر المقص على أنها تقنية تفسر التغيرات في النتيجة بنسبة تطور مختلفة بين الإيرادات والنفقات، فإذا المؤسسة لاحظت بأن التكاليف إرتفعت بشكل أسرع من الإيرادات أدى إلى تراجع النتائج، فأثر المقص تعطينا أسبابا كآليات القصور الذاتي :المنافسة...، واكتشاف الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة وفهم الأسباب التي تؤدي بالشركة إلى تحقيق الربح، ووضع تقديرات مستقبلية تواكب التطورات الحاصلة.

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص200.

[2]- h ttp://definition.actufinance.fr/effet-ciseau-794 /11 :33 , le 15/04/2018.

خلاصة الفصل

يساهم التشخيص المالي في تقييم الوضعية المالية الماضية للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية، وفي هذا السياق يعتبر تحليل القوائم المالية أداة فعالة للتشخيص المالي في المؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، ومن بين القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي نجد جدول حسابات النتائج حيث استعرضتا كل من الأرصدة الوسيطية للتسيير و دورها في تقييم ربحية المؤسسة ، كما تعد تقنية أثر المقص أداة تعطي صورة واضحة عن سلوك الإيرادات والتكاليف بيانيا أيهما أكبر، واتخاذ الإجراءات السليمة تجاه ذلك وهذا ، كما توصلنا إلى أن المردودية والنتيجة المحققة من طرف المؤسسة مرتبطة أساسا بالاستغلال الأمثل لمختلف الوسائل المتاحة لديها قصد تحقيق نتيجة ايجابية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها تعتبر كمقياس لتقييم كافة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

الفصل الثالث

تشخيص الوضعية المالية لمدبغة جيجل بواسطة جدول حسابات النتائج

تمهيد

بعد استعراضنا في الجانب النظري لمختلف مفاهيم المؤسسة الاقتصادية و التشخيص المالي والأدوات المستخدمة فيه ، سنحاول في هدا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الميدان، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة مدبغة جلود جيجل، حيث سنقوم بتطبيق العناصر التي سبق ذكرها على المؤسسة،وهذا من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مدبغة جلود جيجل؛

المبحث الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة مدبغة جلود جيجل؛

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة مدبغة جلود جيجل.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مدبغة جلود جيجل

تعتبر مؤسسة مدبغة جلود جيجل أحد أهم المؤسسات الصناعية الحيوية في الولاية، نظرا لدورها الفعال في تطوير الحركة الاجتماعية والاقتصادية لولاية جيجل، وسنحاول في هدا المحور التعرف أكثر على هده المؤسسة من خلال استعراضنا للعناصر التالية:

- التعريف بمؤسسة مدبغة جلود جيجل.
- أهداف مؤسسة مدبغة جلود جيجل.
- الهيكل التنظيمي لمؤسسة مذبغة جلود جيجل.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مدبغة جلود جيجل

1- لمحة عن نشأة و تطور مدبغة جلود جيجل

وحدة مدبغة الجلود هي وحدة صناعية أنشأت بعد الاستقلال لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وقد تم انجازها من طرف مؤسسة بلغارية في إطار التعاون الجزائري البلغاري، حيث بدأت الأشغال في 14جوان 1965، أما نهاية الأشغال فكانت في سنة 1967 وهي سنة بداية الوحدة للإنتاج المقدر آنذاك ب11طن يوميا، وذلك بتشغيل 367 عامل، أما رأس المال التأسيسي فكان 360000000 دينار جزائري وقد كانت الفترة ما بين (1970-1973) مميزة، حيث بلغ الإنتاج 25 طن وعدد العمال وصلعا467 عامل .

كما شهدت هده الوحدة عدة تحولات ففي بداية النشاط كانت تابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية (SONIPEC)، ونظرا للتغيرات الاقتصادية وبمقتضى المرسوم الوزاري رقم 426/82 المؤرخ في 4 ديسمبر 1982 والمتضمن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، فقد اتسعت المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية إلى ثلاث مؤسسات اقتصادية وهي:

1-المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود

2-المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية

3-المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات الجلدية

و المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود وكان مقرها الإداري بجيجل وهي تضم سبع وحدات هي:

- ✓ وحدة مدبغة جيجل.
- ✓ وحدة س
- ✓ وحدة الذباغة بالعمرية (وهران).
- ✓ وحدة عين الدفلى
- ✓ وحدة باتنة.
- ✓ .وحدة الجلد الخام بالرويبة.
- ✓ وحدة الرويبة

بداية من 1جانفي 1998 عرفت المؤسسة استقلالها وتحولت من مؤسسة وحدة جيجل إلى مؤسسة مدبغة جيجل شركة ذات أسهم

تقع المدبغة بمنطقة الحدادة جنوب غرب مدينة جيجل على مساحة 15500 متر مربع وهي لا تبعد عن البحر سوى بكيلومتر واحد، تتوسط مجمع سكني وهي مؤسسة ذات أسهم السهم يعادل رأس مال قيمته 180 مليون دينار يحكمها القانون التجاري[1] .

تقوم المدبغة بمعالجة جلد الأبقار والأغنام حيث يتم معالجة 10 طن من الجلد يوميا وهو ما يعادل 16000 قدم مربع بالإضافة إلى ذلك فإن إنتاجها ذو جودة عالية، حيث حازت على شهادة الجودة لكل نشاطاتها ابتداءا من 1 أوت 2004 ولمدة 3 سنوات متتالية.

يشغل المدبغة حوالي138 عامل يتوزعون على مختلف المديريات، الأقسام، المصالح والورشات كما ينقسم عمال الورشات الإنتاجية إلى فرقتين (صباحية ومسائية) تعملان بالتناوب على مدار 16 ساعة يوميا، أما في حالة نقص الإنتاج فهي تكتفي بفرقة واحدة، والملاحظة التي نخرج بها من خلال عينات الدراسة أن أغلبية العمال يتمركزون في وظيفة الإنتاج مقارنة بالوظائف الأخرى.

[1] – مقابلة مع السيدة حديد وئام : رئيسة مصلحة الموارد البشرية لمؤسسة مدبغة الجلود جيجل يو 2018/04/23 على الساعة 11.30.

الجدول رقم (3-1) : توزيع العمال حسب الأقسام خلال عام 2018

المديرية	عدد العمال
المديرية العامة	**03**
مديرية التجارة	**04**
مديرية المحاسبة المالية	**04**
المديرية التقنية	**06**
مديرية الإنتاج	**72**
مديرية الموارد البشرية	**07**
مصلحة الوقاية والأمن	**21**
مديرية الصيانة	**13**
مصلحة تسيير المخزون	**08**
المجموع	**138**

المصدر: الوثائق الداخلية لمديرية الموارد البشرية لمدبغة جيجل.

2- معاملات مؤسسة مدبغة جيجل تتعامل المدبغة مع الزبائن والموردين من داخل الوطن وخارجه.

2-1 معاملات محلية: تتمثل في:

- ✓ مؤسسة الملابس والأحدية
- ✓ مؤسسة الصناعات والأحدية بالشراقة ومؤسسة ؛
- ✓ مؤسسة بجاية؛
- ✓ بعض الزبائن الخواص.
- ✓ مؤسسة صناعة الاحدية بباتنة

2-1 معاملات خارجية: تتمثل في:

- ✓ استيراد المواد الأولية التي تحتاجها لعملية المعالجة من اسبانيا، ايطاليا، هولندا وفرنسا؛

المطلب الثاني: أهداف مؤسسة مدبغة جلود جيجل تسعى مدبغة جيجل إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة، يمكننا حصرها فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

- ✓ **تحقيق الربح:** إذ يعد الهدف الأول والأساسي الذي تسعى إليه المدبغة من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر كل عام، وكسب متعاملين جدد مع الحفاظ على المتعاملين الحاليين وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة.
- ✓ **تحقيق متطلبات المجتمع:** عبر تلبية حاجيات المجتمع بتقديم منتوج نوعي ذو جودة وبأفضل الأسعار.
- ✓ **عقلنة الإنتاج:** ويكون ذلك من خلال الاستعمال الجيد والرشيد لممتلكاتها وبالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع.

2- الأهداف الاجتماعية: تتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر عمال مدبغة الجلود من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا إذ يعتبر العامل الحيوي لمؤسسة مدبغة الجلود، إلا أن مستوى هده الأجور منخفض، وهدا راجع لطبيعة المؤسسة وكذا عمل السوق والهدف منها هو تحسين المستوى المعيشي؛
- ✓ **إقامة أنماط صناعية معينة:** تقوم مؤسسة مدبغة جيجل عادة بتقديم منتجات جديدة أو التأثير على أذواق المستهلك الصناعي عن طريق الدعاية والإشهار سواء لمنتجات جديدة أو قديمة؛
- ✓ **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** إن المؤسسة تتوفر بداخلها على علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم على التمسك والتفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة لهده المؤسسة لتحقيق أهدافها؛
- ✓ **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل مدبغة الجلود بجيجل على توفير بعض التأمينات كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل وكذا التقاعد، كما تهدف إلى تخصيص مساكن وظيفية منها أو عادية لعمالها بالإضافة إلى المرافق العامة؛
- ✓ **تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى:** حيث أنه مع التطور السريع الذي شهدته وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها فإن مدبغة جيجل تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كافيا وذلك بإعطائهم استعمال هده الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالا عقلانيا، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون استعمالها مما يدفع بالمؤسسة على إعادة تدريبهم؛
- ✓ **الاهتمام بالجانب البيئي أو النتائج البيئية:** إذ يقرض عليها موقعها الجغرافي كونها تتوسط مجتمع سكني التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية؛

3- الأهداف التكنولوجية: وتكمن في سعي المدبغة لتطوير وسائل وطرق الإنتاج

الشكل رقم (3–1) الهيكل التنظيمي لمؤسسة مدبغة جلود جيجل.

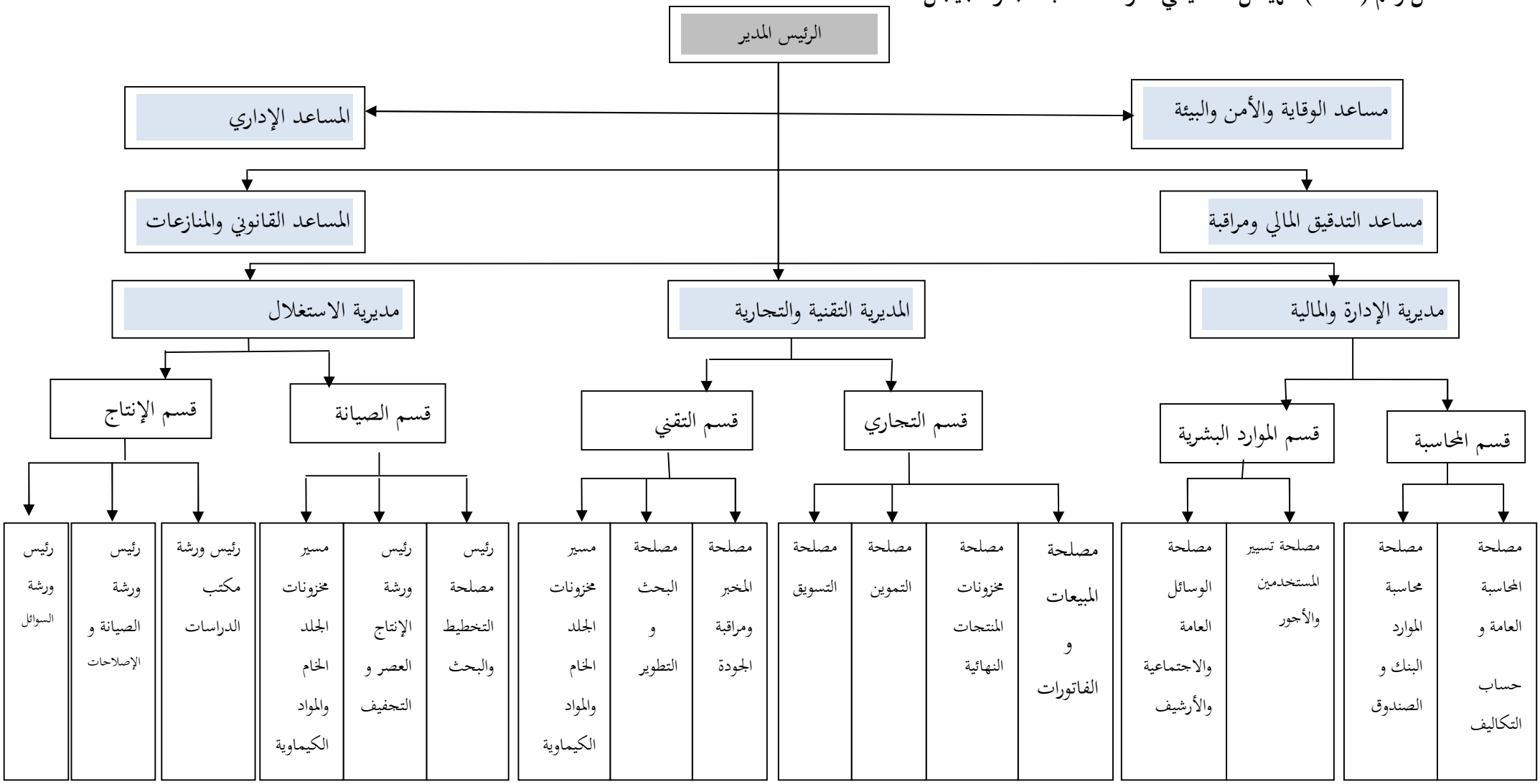

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة مدبغة الجلود جيجل

وتتمثل مهام هذه المديريات والمصالح فيما يلي[1]:

أولا: المديرية العامة: وتتكون من:

1- **الرئيس المدير العام:** تتمثل مهام المدير العام في:

- ✓ تسيير أمور الشركة في أحسن الظروف مع ضمان عوامل الأمن لتحقيق الأهداف؛
- ✓ الفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- ✓ الحرص على احترام قواعد العمل داخل المؤسسة؛
- ✓ العمل على تحقيق التنبؤ، التسيير والمراقبة؛
- ✓ تعيين العمال حسب الشروط اللازمة.

2- مساعد الوقاية والأمن والبيئة: وتتمثل مهامه في:

- ✓ تحمل مسؤولية الأمن وبلورة تعليماته في الوحدة؛
- ✓ اقتراح الوسائل المادية والبشرية الضرورية في موقع أدوات الاستعجالات؛
- ✓ تعيين الأفراد الدائمين والمؤقتين لديها؛
- ✓ دراسة اقتراحات التحسينات لتجنب أخطار الحوادث والأمراض المهنية.

3- **المساعد الإداري ومساعد التدقيق ومراقبة التسيير:** إذ يعمل على:

- ✓ استقبال البريد والاتصالات الهاتفية؛
- ✓ تنظيم اللقاءات والزيارات الخاصة بالرئيس المدير العام؛
- ✓ تسجيل البريد الوارد والصادر؛
- ✓ تصنيف الوثائق الإدارية الخاصة بالأمانة؛
- ✓ مساعدة المدير العام في كل ميادين العمل الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ المساهمة في إعداد سياسة الجودة الإنتاجية والموارد البشرية؛
- ✓ معالجة وإعداد كل الملفات المطلوبة من طرف المدير العام.

4- **المساعد القانوني والمنازعات:** وتتمثل مهامه في:

- ✓ الاهتمام بكل ما هو قانوني داخل المؤسسة؛
- ✓ الدفاع عن مصلحة المؤسسة؛

[1]- مقابلة مع السيدة فتوسي عماد : رئيس مصلحة المحاسبة لمؤسسة مذبغة الجلود جيجل يوم 2018/05/04 على الساعة 10.30.

- ✓ متابعة النزاعات مع الأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة.

ثانيا: مديرية الإدارة والمالية: تتكون هذه المديرية من:

1- **قسم المحاسبة:** وينقسم إلى:

- ✓ مصلحة المحاسبة العامة وحساب التكاليف؛
- ✓ مصلحة محاسبة المواد، البنك والصندوق.

2- **قسم الموارد البشرية:** وينقسم إلى:

- ✓ مصلحة تسيير المستخدمين والأجور؛
- ✓ مصلحة الوسائل العامة والإجتماعية والأرشيف.

وتتمثل مهامه في:

- ✓ تتبع المدخلات والمخرجات بعد الحصول على الوثائق الخاصة بها؛
- ✓ إعداد البرنامج المالي والتأكيد على انجازه والمراقبة الشهرية له؛
- ✓ تحليل النتائج المحققة.

ثالثا: المديرية التقنية والتجارية: تتكون هده المديرية من:

1- **القسم التجاري:** وينقسم إلى:

- ✓ إدارة المبيعات والفاتورات؛
- ✓ مسير مخزونات المنتوجات النهائية؛
- ✓ مصلحة التمويل؛
- ✓ إطارات التسويق.

2- **القسم التقني:** وينقسم إلى:

- ✓ مصلحة المخبر ومراقبة الجودة؛
- ✓ مصلحة البحث والتطوير.

ومن مهام هذا القسم:

- ✓ تسيير عملية التخزين وعملية الشراء وبيع المنتجات؛
- ✓ دراسة السوق.

رابعا: مديرية الاستغلال: تتكون هذه المديرية من قسمين هما:

1- قسم الإنتاج:وينقسم إلى:

- ✓ رئيس مصلحة التخطيط والبحث؛
- ✓ رئيس ورشة الإنتاج، العصر والتجفيف، وتضم فريق الإنتاج؛
- ✓ رئيس ورشة الإنتاج والمعالجة النهائية، وتضم فريق الإنتاج.

2- قسم الصيانة: ويتكون من:

- ✓ رئيس مصلحة مكتب الدراسات ويضم مسير مخزون قطع الغيار والصيانة؛
- ✓ رئيس ورشة الصيانة والإصلاحات؛
- ✓ رئيس ورشة السوائل والبيانات؛

وتتمثل مهام هذا القسم في:

- ✓ المحافظة على المعدات وصيانتها من العطب؛
- ✓ متابعة وتنظيم برامج الصيانة؛
- ✓ تنفيذوتنظيم عمل الورشات؛
- ✓ تسيير الإنتاج.

المبحث الثاني : عرض تطور جدول حسابات النتائج لمدبغة جيجل من 2012 إلى 2016

في هذا المبحث سنعرض تطور جدول حسابات النتائج لمدبغة جيجل من سنة 2012 إلى سنة 2016 ولقد استثنينا سنة 2017 من الدراسة لعدم المصادقة بعد على الميزانية الختامية من طرف الجمعية العامة.

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2013 و2014

في هذا المطلب سيتم عرض لجدول حسابات النتائج للسنة المالية 2013وسنة 2014

- **الجدول رقم (3-2) جدول حسابات النتائج من 2013/01/01 إلى 2013/12/31 (الوحدة د.ج)**

الرمز	البيان	ملاحظة	2013	2012
70	**رقم الأعمال**		330 651 919,27	260 908 002,48
72	التغير في المخزون		- 24 627 442,98	24 684 597,80
73	**الإنتاج المثبت**			
74	**إعانات الإستغلال**			
	1 - إنتاج السنة المالية		306 024 476,29	285 772 600,28
60	المشتريات المستهلكة		223 665 899,80	227 944 216,17
61	الخدمات الخارجية		3 547 843,28	2 972 463,44
62	خدمات خارجية أخرى		10 119 757,55	9 766 502,21
	1- استهلاك السنة المالية		237 333 500,63	240 683 181,82
	3- القيمة المضافة للإستغلال		68 690 975,66	45 089 418,46
63	أعباء المستخدمين		64 054 655,48	67 300 048,35
64	**الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى**		5 689 478,99	16 062 394,00
	4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال		- 1 053 158,81	- 38 273 023,89
75	الإرادات العملياتية الأخرى		83 380,66	1 951 964,73
65	الأعباء العملياتية الأخرى		3 741 786,49	5 340 899,69
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		9 338 181,44	10 444 423,82
78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		13 948 418,02	16 641 605,49
	5- النتيجة العملياتية		- 101 328,06	- 35 464 777,18
76	الإيرادات المالية		678,62	
66	الأعباء المالية			1 093 040,38
	6- النتيجة المالية		678,62	- 1 093 040,38
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة 5+6		- 100 649,44	- 36 557 817,56
695	الضرائب المسهلكة على النتيجة العادية			
692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		560 777,64	- 515 154,61
	مجموع الأنشطة العادية		320 056 953,59	304 336 170,50
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		320 718 380,67	340 408 833,45
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		- 661 427,08	- 36 042 662,95
77	العناصر غير العادية (الإيرادات)			
67	االعناصر غير العادية (الأعباء)			
	9- النتيجة غير العادية			
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية		- 661 427,08	- 36 042 662,95

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق من (1- 4)

من خلال جدول نلاحظ أن المدبغة حققت خسارة في 2012و2013.ونلاحظ استمرار الخسارة في 2013

رغم أن رقم الأعمال المحقق كان أكبر مقارنة بسنة 2012، وكذلك إنتاج السنة المالية ارتفع بقيمة 876,01 251 20 دج، كما انخفض استهلاك السنة المالية بقيمة 681,19 349 3 دج، في حين ارتفعت القيمة المضافة مقارنة بسنة 2012، أما بالنسبة للفائض الإجمالي عن الإستغلال فقد ظهر بقيمة سالبة خلال السنتين. وكذلك الحال بالنسبة للنتيجة العملياتية رغم ارتفاعها في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. ونلاحظ أن النتيجة المالية انتقلت من القيمة السالبة إلى القيمة الموجبة في سنة 2013، إلا أن النتيجة قبل الضريبة والنتيجة الصافية للأنشطة العادية فقد ظهرتا بقيمتين سالبتين خلال السنتين.

الجدول رقم (3-3) جدول حسابات النتائج من 2014/01/01 إلى 2014/12/31 (الوحدة دج)

الرمز	البيان	ملاحظة	2014	2013
70	**رقم الأعمال**		329 049 851,68	330 651 919,27
72	التغير في المخزون		19 359 580,23	- 24 627 442,98
73	**الإنتاج المثبت**			
74	**إعانات الإستغلال**			
	1 - إنتاج السنة المالية		348 409 431,91	306 024 476,29
60	المشتريات المستهلكة		226 852 460,29	223 665 899,80
61	الخدمات الخارجية		2 949 282,44	3 547 843,28
62	خدمات خارجية أخرى		9 094 263,81	10 119 757,55
	2- استهلاك السنة المالية		238 896 006,54	237 333 500,63
	3- القيمة المضافة للإستغلال		109 513 425,37	68 690 975,66
63	أعباء المستخدمين		71 439 385,30	64 054 655,48
64	**الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى**		8 910 158,94	5 689 478,99
	4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال		29 163 881,13	- 1 053 158,81
75	الإرادات العملياتية الأخرى		530 821,60	83 380,66
65	الأعباء العملياتية الأخرى		334 655,97	3 741 786,49
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		24 729 913,18	9 338 181,44
78	**الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات**		19 190 028,23	13 948 418,02
	5- النتيجة العملياتية		23 820 161,81	- 101 328,06
76	الإيرادات المالية		67 628,46	678,62
66	الأعباء المالية			
	6- النتيجة المالية		67 628,46	678,62
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة 5+6		23 887 790,27	- 100 649,44
695	الضرائب المسهلكة على النتيجة العادية			
692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		- 2 730 565,35	560 777,64
	مجموع الأنشطة العادية		368 197 910,20	320 056 953,59
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		341 579 554,58	320 718 380,67
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		26 618 355,62	- 661 427,08
77	العناصر غير العادية (الإيرادات)			
67	العناصر غير العادية (**الأعباء**)			
	9- النتيجة غير العادية			
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية		26 618 355,62	- 661 427,08

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق من (1- 4)

من خلال جدول حسابات النتائج للنسة المالية 2014 نلاحظ أن المدبغة بعد أن حققت خسارة في 2013 استطاعت تحقيق نتيجة موجبة في سنة 2014.وهذا على الرغم من انخفاض رقم الأعمال مقارنة بسنة 2013، أما إنتاج السنة المالية فقد ارتفع بقيمة 42 384 955,62 دج، كما لوحظ ارتفاع طفيف في استهلاك السنة المالية بقيمة 1 562 505,91 دج، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة للإستغلال فقد ارتفعت هي الأخرى بقيمة 40 822 449,71 دج، الفائض الإجمالي للاستغلال حقق قيمة موجبة بعد أن كان ذو قيمة سالبة في سنتي 2012 و2013 ،أما بخصوص النتيجتين العملياتية والمالية فقد ظهرتا بنتيجتين موجببتين. كما لوحظ ارتفاع في قيم كل من النتيجة العادية قبل الضريبة والنتيجة الصافية للأنشطة العادية انتقالا من السلب إلى الإيجاب.ففي سنة 2014 كل القيم الوردة في جدول حسابات النتائج ظهرت بقيم موجبة باستثناء الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية.

المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2015 و2016

في هذا المطلب سيتم عرض لجدول حسابات النتائج للسنة المالية 2015وسنة 2016

الجدول رقم (3-4) جدول حسابات النتائج من 2015/01/01 إلى 2015/12/31 (الوحدة د.ج)

الرمز	البيان	ملاحظة	2015	2014
70	**رقم الأعمال**		327 728 746,58	329 049 851,68
72	التغير في المخزون		2 434 009,95	19 359 580,23
73	**الإنتاج المثبت**			
74	**إعانات الإستغلال**			
	1 - إنتاج السنة المالية		330 162 756,53	348 409 431,91
60	المشتريات المستهلكة		230 191 072,18	226 852 460,29
61	الخدمات الخارجية		3 031 204,24	2 949 282,44
62	خدمات خارجية أخرى		3 488 103,44	9 094 263,81
	3- استهلاك السنة المالية		236 710 379,86	238 896 006,54
	3- القيمة المضافة للإستغلال		93 452 376,67	109 513 425,37
63	أعباء المستخدمين		79 050 051,13	71 439 385,30
64	**الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى**		9 801 589,18	8 910 158,94
	4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال		4 600 736,36	29 163 881,13
75	الإرادات العملياتية الأخرى		453 532,09	530 821,60
65	الأعباء العملياتية الأخرى		140 830,61	334 655,97
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		37 112 387,71	24 729 913,18
78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		3 251 599,34	19 190 028,23
	5- النتيجة العملياتية		- 28 947 350,53	23 820 161,81
76	الإيرادات المالية		1 971,57	67 628,46
66	الأعباء المالية			
	6- النتيجة المالية		1 971,57	67 628,46
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة 5+6		- 28 945 378,96	23 887 790,27

695	الضرائب المسهلكة على النتيجة العادية			
692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		457 377,67	- 2 730 565,35
	مجموع الأنشطة العادية		333 869 859,53	368 197 910,20
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		363 272 616,16	341 579 554,58
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		- 29 402 756,62	26 618 355,62
77	العناصر غير العادية (الإيرادات)			
67	**االعناصر** غير العادية (**الأعباء**)			
	9- النتيجة غير العادية			
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية		- 29 402 756,63	26 618 355,62

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق من (1- 4)

من الجدول أعلاه نلحظ عودة المدبغة إلى تحقيق الخسارة في سنة 2015 . كما نلحظ انخفاض كل من رقم الأعمال وإنتاج السنة المالية إضافة إلى استهلاك السنة المالية ، القيمة المضافة للاستغلال هي الأخرى لم الأخرى لم تسلم من الانخفاض بقيمة 16 061 048,7 دج . وقد لوحظ أيضا انخفاض كبير في الفائض الإجمالي للاستغلال بقيمة 24 563 144,77 دج، وفيما يخص كل من النتيجة العملياتية والنتيجة العادية قبل الضريبة والنتيجة الصافية للأنشطة العادية فقد انخفضت وظهرت بقيم سالبة..

- **الجدول رقم (3 – 5) جدول حسابات النتائج من 2016/01/01 إلى 2016/12/31 (الوحدة دج)**

الرمز	البيان	ملاحظة	2016	2015
70	**رقم الأعمال**		316 247 591,78	327 728 746,58
72	التغير في المخزون		- 1 164 304,00	2 434 009,95
73	**الإنتاج المثبت**			
74	**إعانات الإستغلال**			
	1 - **إنتاج** السنة المالية		315 083 287,78	330 162 756,53
60	المشتريات المستهلكة		216 452 386,29	230 191 072,18
61	الخدمات الخارجية		7 152 276,52	3 031 204,24
62	خدمات خارجية أخرى		4 324 805,12	3 488 103,44
	4- استهلاك السنة المالية		227 929 467,93	236 710 379,86
	3- القيمة المضافة للإستغلال		87 153 819,85	93 452 376,67
63	أعباء المستخدمين		71 536 188,88	79 050 051,13
64	**الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى**		6 984 514,03	9 801 589,18
	4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال		8 633 116,94	4 600 736,36
75	الإرادات العملياتية الأخرى		3 293 359,95	453 532,09
65	الأعباء العملياتية الأخرى		163 744,14	140 830,61
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		30 875 737,34	37 112 387,71
78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		10 982 488,53	3 251 599,34
	5- النتيجة العملياتية		- 8 130 516,06	- 28 947 350,53
76	الإيرادات المالية			1 971,57
66	الأعباء المالية		256,16	
	6- النتيجة المالية		- 256,16	1 971,57
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة 5+6		- 8 130 772,22	- 28 945 378,96
695	الضرائب المسهلكة على النتيجة العادية			

692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		101 431,40	457 377,67
	مجموع الأنشطة العادية		329 359 136,26	333 869 859,53
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		337 591 339,88	363 272 616,16
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		- 8 232 203,62	- 29 402 756,62
77	العناصر غير العادية (الإيرادات)			
67	االعناصر غير العادية (**الأعباء**)			
	9- النتيجة غير العادية			
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية		- 8 232 203,62	- 29 402 756,63

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق من (1- 4)

من خلال جدول حسابات النتائج أعلاه فإن السنة المالية 2016 ظهرت نتيجتها سالبة حالها حال السنة المالية 2015. مع استمرار انخفاض كل من رقم الأعمال و إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالي بالإضافة إلى القيمة المضافة للإستغلال، أما الفائض الإجمالي للإستغلال فقد شهد ارتفاع قيمته 4 032 380,58 دج، وفيما يخص كل من النتيجة العملياتية شأنها شأن النتيجة المالية ظهرتا بقيمتين سالبتين وكذلك الحال لكل من النتيجة العادية قبل الضريبة والنتيجة الصافية للأنشطة العادية .

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لمدبغة جيجل بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

في هذا المبحث سنقوم بتحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وفقا للطرق المذكورة سابقا في الجانب النظري.

المطلب الأول : التشخيص باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير

سيتم هنا عرض الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسة محل الدراسة مع تمثيل بياني لها وتفسيرها.

1 : بناء جدول الأرصدة الوسيطية

الجدول رقم (3 – 6) الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسة محل الدراسة (2012-2016) **(الوحدة : د ج)**

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	260 908 002,48	330 651 919,27	329 049 851,68	327 728 746,58	316 247 591,78
إنتاج السنة المالية	285 772 600,28	306 024 476,29	348 409 431,91	330 162 756,53	315 083 287,78
استهلاك السنة المالية	240 683 181,82	237 333 500,63	238 896 006,54	236 710 379,86	227 929 467,93
القيمة المضافة للإستغلال	45 089 418,46	68 690 975,66	109 513 425,37	93 452 376,67	87 153 819,85
الفائض الإجمالي عن الإستغلال	- 38 273 023,89	- 1 053 158,81	29 163 881,13	4 600 736,36	8 633 116,94
النتيجة العملياتية	- 35 464 777,18	- 101 328,06	23 820 161,81	-28 947 350,53	- 8 130 516,06
النتيجة المالية	- 1 093 040,38	678,62	67 628,46	1 971,57	- 256,16
النتيجة العادية قبل الضريبة	- 36 557 817,56	- 100 649,44	23 887 790,27	-28 945 378,96	- 8 130 772,22
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	- 36 042 662,95	- 661 427,08	26 618 355,62	- 29 402 756,62	- 8 232 203,62
اللنتيجة الصافية للسنة المالية	- 36 042 662,95	- 661 427,08	26 618 355,62	- 29 402 756,63	- 8 232 203,62

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق من (1-4)

يبين الجدول أعلاه الأرصدة الوسيطية للتسييير لمدبغة جيجل حيث تم استخراج الحسابات انطلاق من جدول حسابات النتائج للسنوات من 2012 إلى2016 والتي تم الحصول عليها من المدبغة. وهذا بغرض تحليل ديناميكية الأرصدة للشركة محل الدراسة من خلال حساب معدلات النمو التي تسمح بالتفسير واستنتاج التحليل باستخدام هذه الأرصدة .

2: معدلات النمو في النشاط

معدلات النمو في النشاط تتمثل في جميع الأرصدة الوسيطية في الجدول أعلاه : لذلك سنقدم جدولا يبين معدلات النمو في الأرصدة الوسيطية التي يحتويها جدول حسابات النتائج وفق تطبيق العلاقة التالية :

$$\frac{N2 - N1 \ x100}{N1}$$

الجدول رقم (3- 7) : معدلات النمو في النشاط لمدبغة جيجل

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال		26,73	-0,48	-0,40	-3,50
إنتاج السنة المالية		7,09	13,85	-5,24	-4,57
استهلاك السنة المالية		-1,39	0,66	-0,91	-3,71
القيمة المضافة للإستغلال		52,34	59,43	-14,67	-6,74
الفائض الإجمالي عن الإستغلال		-97,25	-2869,18	-84,22	87,65
النتيجة العملياتية		-99,71	-23607,96	-221,52	-71,91
النتيجة المالية		-100,06	9865,59	-97,08	-112,99
النتيجة العادية قبل الضريبة		-99,72	-23833,65	-221,17	-71,91
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		-98,16	-4124,38	-210,46	-72,00
اللنتيجة الصافية للسنة المالية		-98,16	-4124,38	-210,46	-72,00

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

يبين الجدول أعلاه معدلات النمو في نشاط المدبغة، وهذا لمعرفة وضعية الشركة محل الدراسة ، ولمعرفة مواطن التطور أو التدهور يتعين على المحلل المالي تشخيص جميع الأرصدة الوسيطية لمعرفة نمو كل رصيد بغرض اكتشاف الخلل فيه.

3 : تحليل وتفسير معدلات النمو

سنقوم بتشخيص الأرصدة حسب تسلسلها في جدول حسابات النتائج انطلاقا من رقم الأعمال ووصولا إلى النتيجة الصافية للسنة المالية.

1- دراسة وتحليل نمو رقم الأعمال :

الشكل رقم (3- 2) : منحنى بياني يمثل نمو رقم الأعمال لمدبغة جيجل

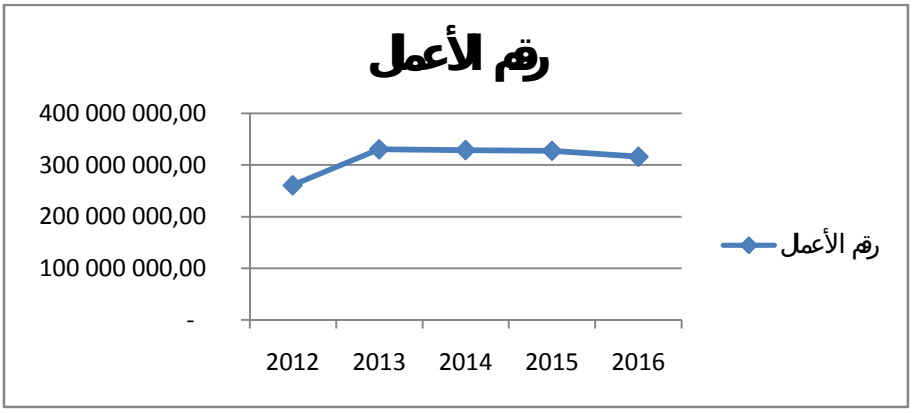

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامجEXCEL

التعليق على الشكل : من خلال الشكل أعلاه، واعتمادا على جدول حسابات النتائج نلاحظ نموا في رقم الاعمال بنسبة 26,73 % سنة 2013 وهذا راجع لزيادة رقم الأعمال المسجل من خلال التعامل مع الوحدات التابعة لنفس مجمع الجلود،أما في السنوات الموالية أي من 2014 إلى 2016 نلاحظ انخفاضا طفيفا في رقم الأعمال للمدبغة بنسب 0,48 % ، 0,40 % و 3,5 % على التوالي كان سببه تذبذب الطلب على منتجات المدبغة من طرف الوحدات والخواص من سنة لأخرى.

2- دراسة وتحليل نمو إنتاج السنة المالية

الشكل رقم (3- 3) : منحنى بياني يمثل نمو إنتاج السنة المالية لمدبغة جيجل

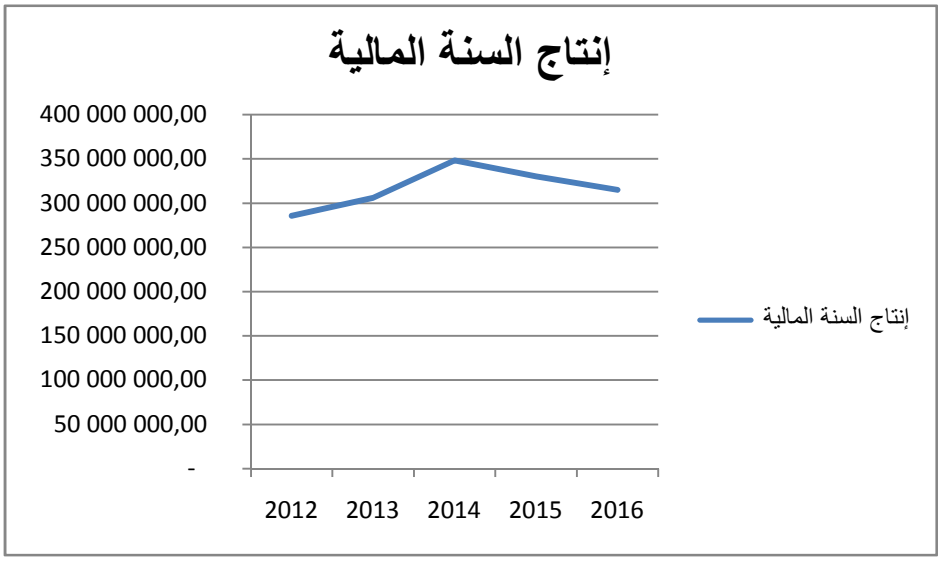

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل : من خلال المنحنى يتبين لنا أن إنتاج السنة المالية ينمو بشكل متذبذب حيث يلاحظ أن معدل النمو كان منخفضا في سنة 2012 ثم ارتفع ليبلغ ذروته سنة 2014 بنسبة 13,85 % وهذا بسبب ارتفاع التغير في المخزون الذي كان سالبا في سنة 2013 ، إلا أن هناك انخفاضا في نسبة النمو بداية من سنة 2015 إلى سنة 2016 بـ 5,24 % و4,75 % على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض رقم الأعمال وأيضا انخفاض التغير في المخزون، ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين رقم الأعمال وإنتاج السنة المالية.

3- دراسة وتحليل استهلاك السنة المالية :

الشكل رقم (3- 4) : منحنى بياني يمثل نمو إستهلاك السنة المالية لمدبغة جيجل

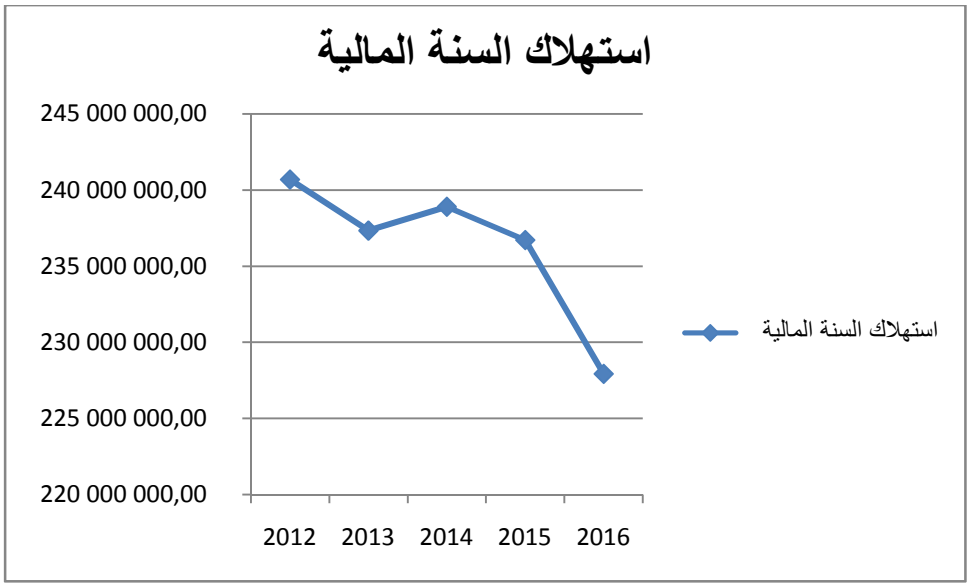

المصدر : من إعداد الطلبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاضا في نمو استهلاك السنة المالية بعدما كانت في أعلى مستوى لها سنة 2012 لتبدأ في الإنخفاض سنة 2013 بنسبة 1,39% بسبب انخفاض قيمة المشتريات المستهلكة، مع وجود ارتفاع طفيف سنة 2014 بنسبة 0,66 % سببه زيادة المشتريات المستهلكة ثم تنخفض نسبيا مرة أخرى في سنة 2015 بنسبة 0,91 % بسبب انخفاض الخدمات الخارجية الأخرى رغم ارتفاع المشتريات المستهلكة بعدما كانت الخدمات الخارجية الأخرى مرتفعة خلال سنتي 2012، 2013 و2014، هذا الإرتفاع مرده العمولات البنكية التي تحملتها المدبغة بعد حصولها على قروض بنكية بقيمة 500 مليون دينار جزائري كانت موجهة لإعادة سقف المنشأة، تجديد آلات الإنتاج، تسديد ديون الموردين،شراء المادة الأولية إضافة إلى تكوين العمال ، وفي سنة 2016 نلحظ انخفاضا بنسبة 3,71 % سببه انخفاض المشتريات المستهلكة رغم ارتفاع الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى مقارنة بسنة 2015.

4- دراسة وتحليل القيمة المضافة :

الشكل رقم (3- 5) : منحنى بياني يمثل نمو القيمة المضافة لمدبغة جيجل

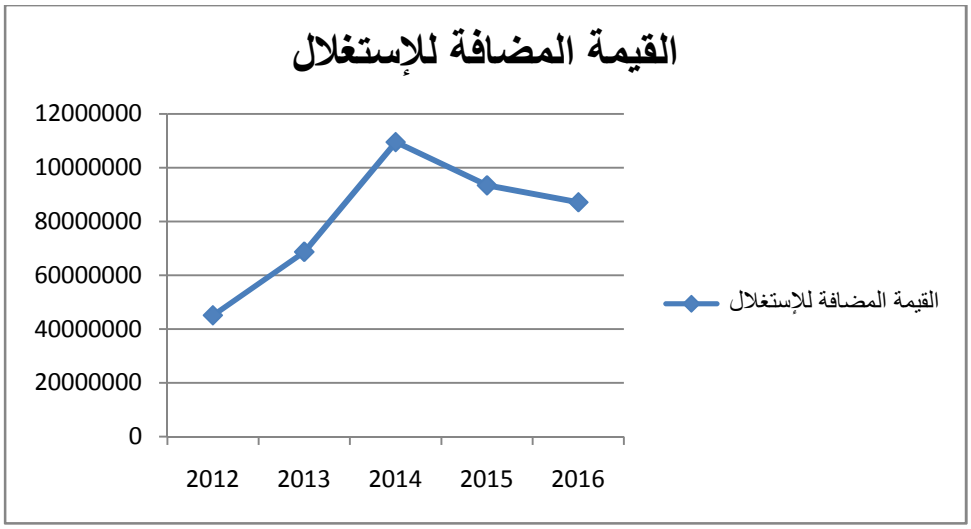

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو القيمة المضافة للإستغلال خلال سنوات الدراسة عرفت هي الأخرى نوعا من عدم الإستقرار شأنها شأن رقم الأعمال وإنتاج السنة المالية، ففي سنة 2013 نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة بنسبة 52,34 % بعدما كانت منخفضة سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع إنتاج السنة المالية مع انخفاض الإستهلاك، أما في سنة 2014 فقد بلغت نسبة نمو القيمة المضافة أعلى مستوى لها خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 59,43 % وذلك بسبب الزيادة المعتبرة في إنتاج السنة المالية مع ثبات نسبي للإستهلاك، ومع انخفاض إنتاج السنة المالية سنتي 2015 و2016 لوحظ انخفاض النمو بنسبتي 14,67 % و 6,74 % على التوالي.

5- دراسة وتحليل إجمالي فائض القيمة :

الشكل رقم (3- 6) : منحنى بياني يمثل نمو الفائض الإجمالي عن الاستغلال لمدبغة جيجل

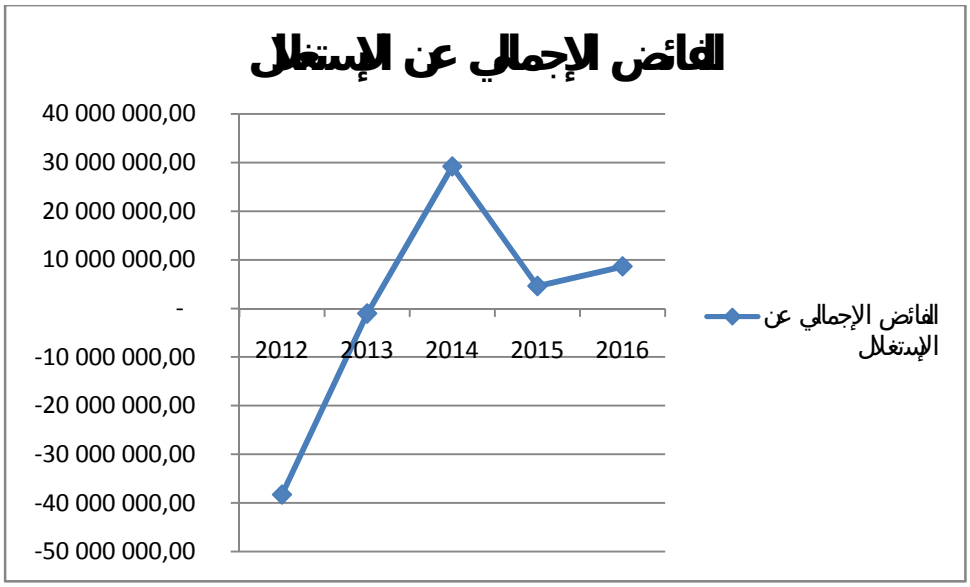

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال الشكل أعلاه واعتمادا على جدول حسابات النتائج لوحظ أن هناك نموا متذبذبا لإجمالي فائض الإستغلال فأخفض مستوى له كان سنة2012 و 2013 بقيم سالبة بنسبة نمو 97,25 % ، وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة مقارنة بأعباء المستخدمين مع ارتفاع الضرائب والرسوم، أي أن القيمة المضافة غير قادرة على تغطية أعباء المستخدمين كذا الضرائب والرسوم إلا أنه بدأ في الإرتفاع ليبلغ ذروته سنة 2014 بنسبة نمو2869,18 % ما قيمته حوالي 30 مليون دينار جزائري،حيث أصبح الفائض موجبا بعد أن كان سالبا بسبب ارتفاع القيمة المضافة والتي بلغت أعلى مستوى لها خلال سنوات الدراسة. ليعاود التذبذب سنتي 2015 و2016 انخفاضا ثم ارتفاعا، حيث كانت في سنة 2015 مراجعة منحة الإطعام في أجور المستخدمين أدت إلى زيادة أعباء المستخدمين كما يظهر في جدول حسابات النتائج لهذه السنة.

عموما يمكن القول أن الشركة غير قادرة على توليد الفوائض من جراء القيمة المضافة المحققة، إضافة إلى عدم التحكم في الضرائب والرسوم.

6- تحليل وتفسير النتيجة العملياتية :

الشكل رقم (3- 7) : منحنى بياني يمثل نمو النتيجة العملياتية لمدبغة جيجل

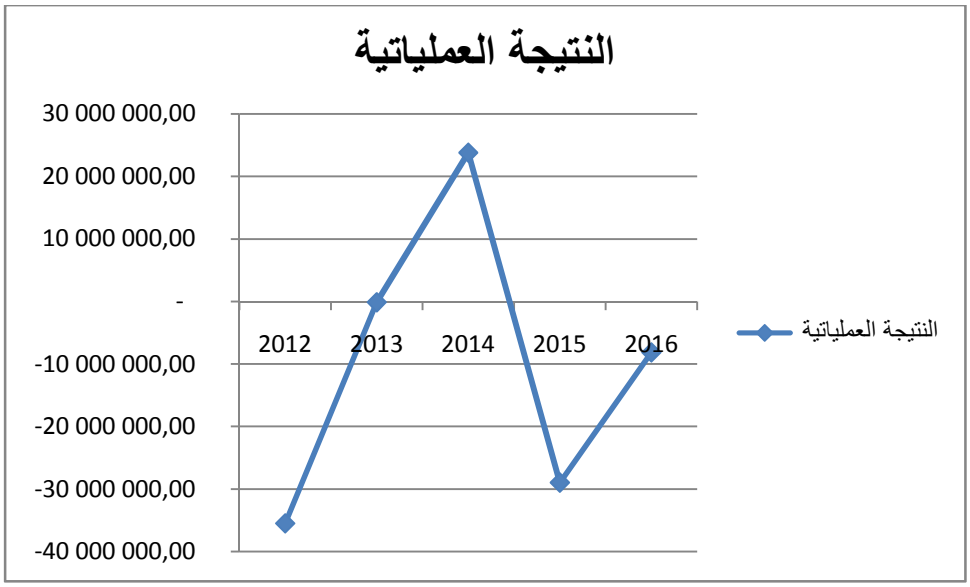

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال الشكل أعلاه، وانطلاقا من جدول حسابات النتائج لاحظنا أن قيم النتيجة العملياتية كانت سالبة في أغلب سنوات الدراسة. وبما أن الفائض الإجمالي للاستغلال كان ذو قيم سالبة سنتي 2012 و2013 فقد أثر ذلك على النتيجة العملياتية التي ظهرت بقيمة سالبة. أما في سنة 2014 فقد حققت المدبغة نسبة نمو معتبرة بـ 23607,96 % حيث كان الفائض الإجمالي للاستغلال موجبا إضافة إلى استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات والأعباء العملياتية الأخرى. وفي سنة 2015 لاحظنا نتيجة سالبة بنسبة 221,52 % وذلك راجع إلى الانخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال والإرتفاع في مخصصات الإهتلاكات والمؤونات نتيجة تجديد آلات الإنتاج ولقد بقيت النسبة سالبة سنة 2016 قدرت بـ 71,91 % على الرغم من انخفاض المؤونات المخصصة.

وعلى وجه التعميم يمكن القول أن انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال كان له الأثر السلب على النتيجة العملياتية نظرا للترابط الموجود بينهما.

7- دراسة وتحليل النتيجة المالية

الشكل رقم (3- 8) : منحنى بياني يمثل نمو النتيجة المالية لمدبغة جيجل

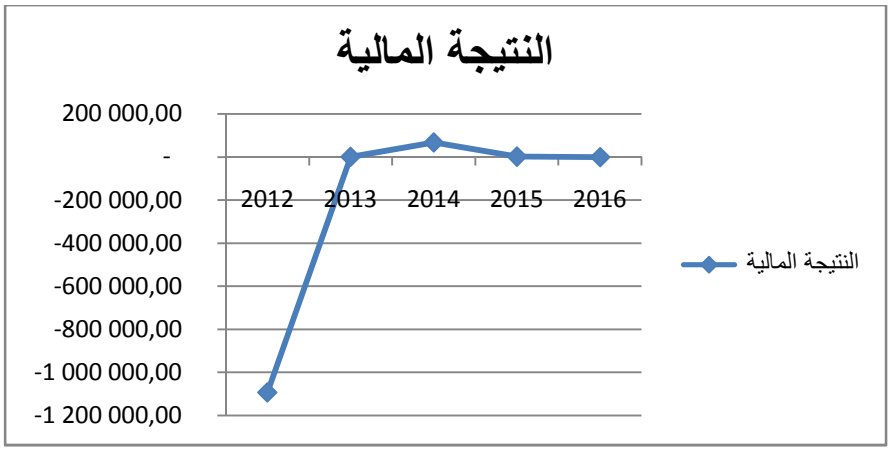

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل : من خلال الشكل أعلاه، وانطلاقا من جدول حسابات النتائج لاحظنا أن معدلات نمو النتيجة المالية عرفت ارتفاعا بداية سنوات الدراسة ثم نوعا من الثبات النسبي ، ففي سنة 2012 ظهرت النتيجة المالية بقيمة سالبة وهذا راجع لوجود أعباء مالية دون وجود إيرادت مالية مقابلة، إلا أن النتيجة المالية نمت بنسب متذبذبة 100,06 %، 9865,59 % ، 97,08 % سنوات 2013،2014، 2015 على التوالي وهذا لوجود إيرادات مالية دون أعباء مالية، وفي سنة 2016 كان هناك انخفاضا في معدل نمو النتيجة المالية بنسبة 112,99 % وذلك لوجود عبئ مالي دون إيراد.

8- دراسة وتحليل النتيجة العادية قبل الضرائب

الشكل رقم (3- 9) : منحنى بياني يمثل نمو النتيجة العادية قبل الضريبة لمدبغة جيجل

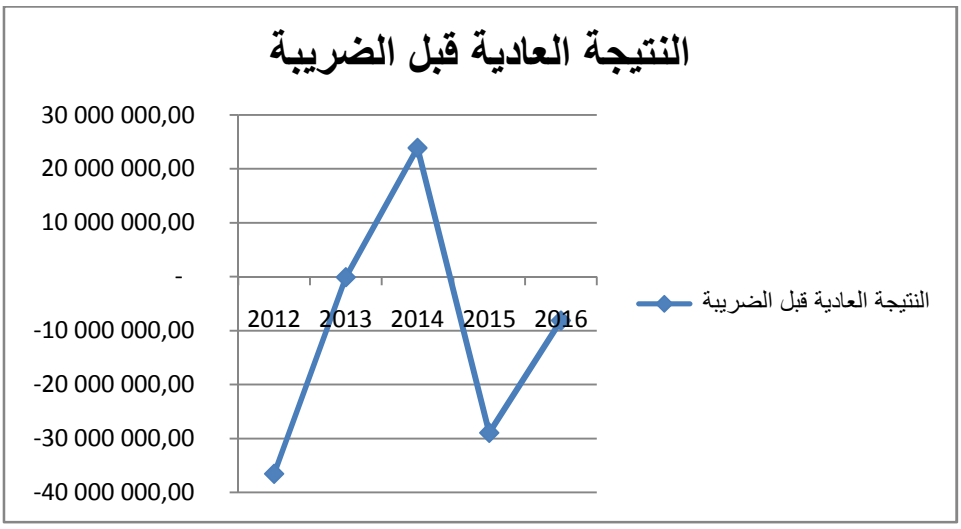

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال الشكل أعلاه، وانطلاقا من جدول حسابات النتائج لاحظنا أن معدلات نمو النتيجة العادية قبل الضريبة شهدت تذبذبا هي الأخرى شأنها شأن النتيجة العملياتية، حيث ارتفاعا متزايدا إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 23833,65 % بعدما كانت قيمتها 99,72 % سنة 2013 وهذا راجع إلى الإرتفاع الخاصل في النتيجة العملياتية والنتيجة المالية خلال هذه الفترة، ثم لاحظنا انخفاضا حادا مع تحقيق نتيجة سالبة سنة 2015، و2016 دليل عل الوضع السيئ للمدبغة وعدم السيطرة على دورة الإستغلال.

9- دراسة وتحليل النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

الشكل رقم (3-10) : منحنى بياني يمثل نمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية لمدبغة جيجل

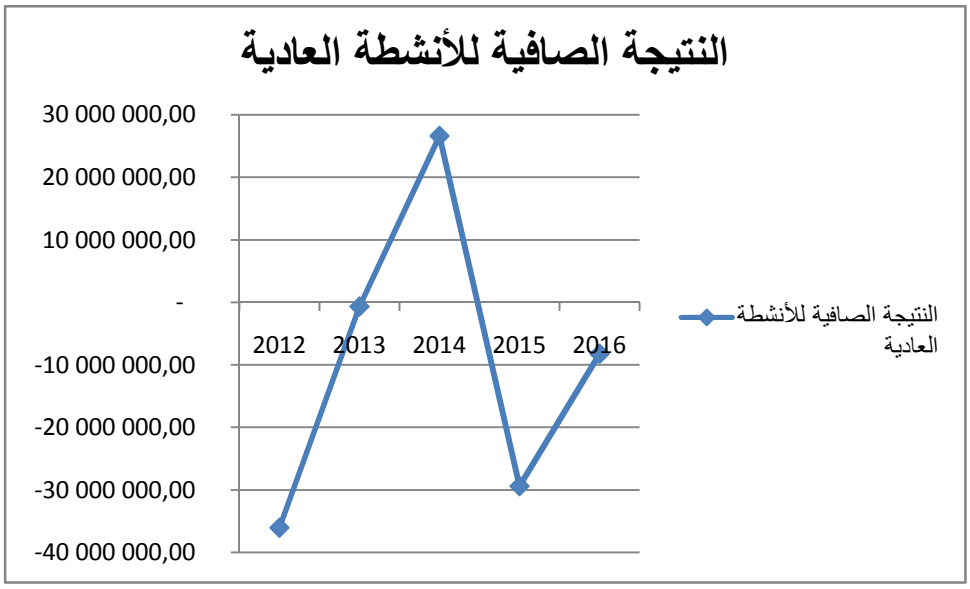

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال المنحنى البياني في الشكل أعلاه، ورغم التذبذب الحاصل في معدل نمو رصيد النتيجة الصافية للأنشطة العادية، إلا أن المدبغة لم يكن في مقدورها تحقيق أرباح ماعدا سنة 2014 حيث كانت نسبة نمو هذا الرصيد 4124,38 % بعد أن كانت بقيمة سالبة 98,16 % سنة 2013 .

10- دراسة وتحليل النتيجة الصافية للسنة المالية:

الشكل رقم (3-11) : منحنى بياني يمثل نمو النتيجة الصافية للسنة المالية لمدبغة جيجل

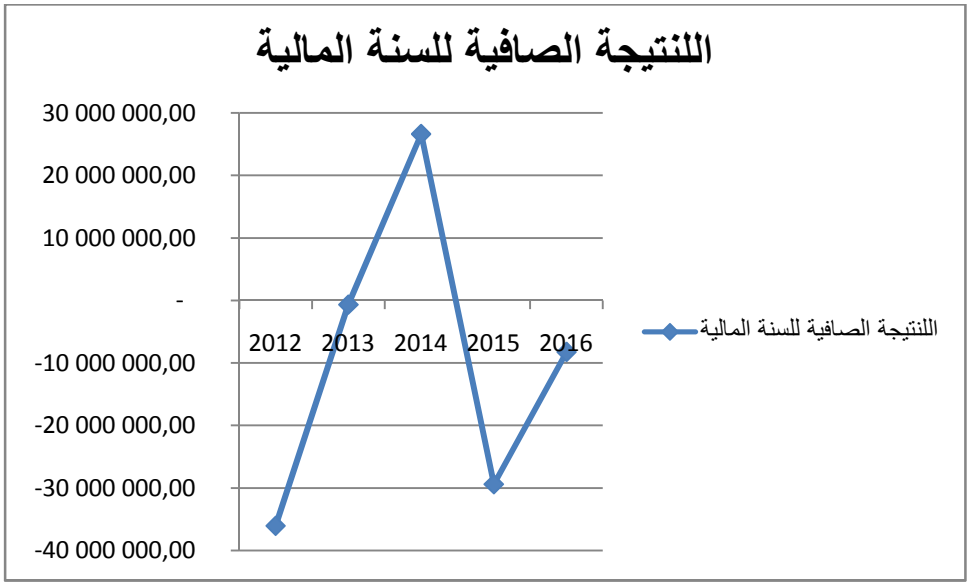

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات النتيجة الصافية للسنة المالية شأنها شأن النتيجة العادية قبل الضرائب والنتيجة الصافية للأنشطة العادية وكون النتيجة الصافية لا تتضمن النتائج غير العادية ولا تخضع للضريبة على أرباح الشركات كون النتيجة قبل الضرائب سالبة خلال السنوات 2012،2013 2015 و2016 ماعدا سنة 2014 حيث سجلت المدبغة نتيجة موجبة.

المطلب الثاني : التشخيص باستخدام أثر المقص

هنا سنقوم بتقديم وعرض إيرادات وتكاليف المدبغة وعرض تمثيلها البياني وتحليلها وفق تقنية أثر المقص التي تم التطرق إليها في الجنب النظري.

إعداد جدول الإيرادات والتكاليف: اعتمادا على جدول حسابات النتائج للسنوات من 2012 إلى 2016 يمكن تكوين جدول الإيرادات والتكاليف كما يلي:

الجدول رقم (3 – 8) تكاليف وإيرادات مدبغة جيجل (2012 – 2016)

السنوات/ البيان	الإيرادات	التكاليف
2012	304 336 170,50	340 408 833,45
2013	320 056 953,59	320 718 380,67
2014	368 197 910,20	341 579 554,58
2015	333 869 859,53	363 272 616,16
2016	329 359 136,26	337 591 339,88

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الملاحق من (1 إلى 4)

من الجدول يمكن تتبع إيرادات وتكاليف المدبغة كما يلي :

الشكل رقم (3 –12) منحنى يمثل الإيرادات والتكاليف لمدبغة جيجل (الوحدة د ج)

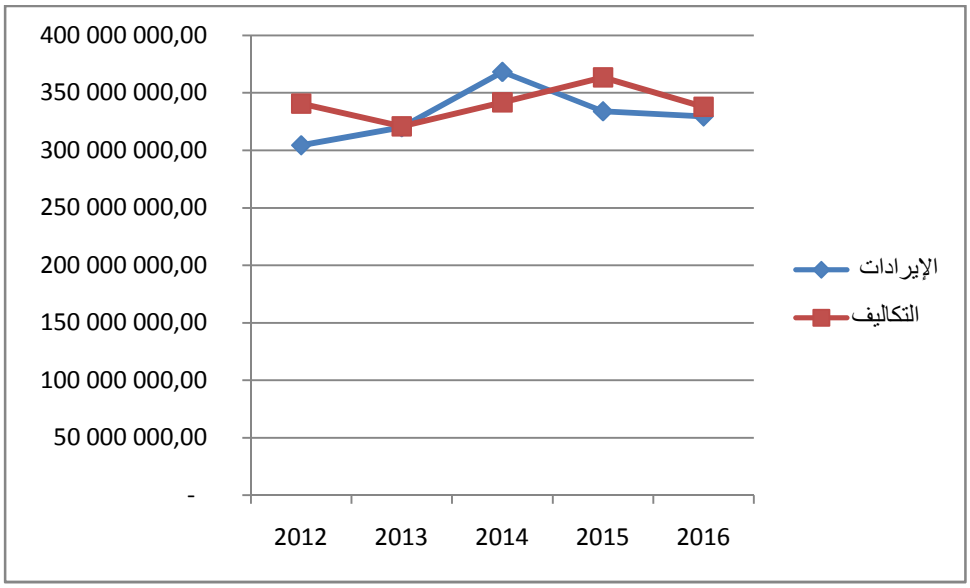

المصدر : مخرجات برنامج EXCEL

التعليق على الشكل:

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن مدبغة جيجل واقعة في حال لا تحسد عليه، فالإيرادات كانت طوال سنوات الدراسة أقل من التكاليف ماعدا في سنة 2014 أين فاقت الإيرادات التكاليف وهي السنة الوحيدة التي سجلت فيها المدبغة نتيجة موجبة.أما في سنتي 2012 و 2013 كانت الإيرادات في ارتفاع والتكاليف في انخفاض إلا أن هذه الإيرادات ما كانت كافية لتغطية تلك التكاليف. وبعد سنة 2014 لاحظنا بداية انخفاض الإيرادات سنتي 2015 و2016 قابله ارتفاع في التكاليف في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لتنخفض مرة أخرى سنة 2016 ، إلا أنها لم تكن مغطاة بالإيرادات خلا هاتين السنتين.

مما سبق يمكن القول أن تكاليف المدبغة كانت أكبر من إراداتها طوال سنوات الدراسة حيث عجزت المؤسسة على تحقيق نتائج مرضية، هذا العجز له أسباب نذكر منها منافسة القطاع الخاص إضافة إلى عدم وجود مصلحة تعنى بتسويق المنتجات، وانعدام إستراتيجية واضحة تعمل على الرفع من إيرادات المدبغة.

المطلب الثالث :التشخيص باستخدام نسب المردودية :اعتمادا على جدول حسابات النتائج النسبة الممكن استنتاجها من بين نسب المردودية هي المردودية التجارية، والتي يمكن حسابها وفق العلاقة التالية :

المردودية التجارية = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم) . 100

الجدول رقم (3 - 9) حساب المردودية التجارية لمدبغة جيجل

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	260 908 002,48	330 651 919,27	329 049 851,68	327 728 746,58	316 247 591,78
النتيجة الصافية للسنة المالية	- 36 042 662,95	- 661 427,08	26 618 355,62	- 29 402 756,63	- 8 232 203,62
المردودية التجارية	-13,81	-0,20	8,09	-8,97	-2,60

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية التجارية لمدبغة جيجل تظهر بقيم سالبة في كل سنوات الدراسة باستثناء 2014 أين تظهر بقيمة موجبة بنسبة 8,09 % ، ففي السنوات ذات القيم السالبة يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق خسارة بمقدار هذه النسبة ، ففي سنة 2012 كانت نسبة المردودية التجارية (13,81%) لتنزل لأدنى مستوى لها سنة 2013 أين كانت (0,20 %) على الرغم من ارتفاع رقم الأعمال، وفي سنتي 2015 و 2016 ومع تراجع رقم الأعمال كانت نسبة المردودية التجارية (8,97 %)

و (2,60 %) على التوالي. إن المتأمل لهذه النسب تتبلور لديه فكرة مبدئية مفادها أن مدبغة جيجل ليست في وضع جيد، والسبب في تحقيقها لنتائج سلبية يكمن في ارتفاع الاستهلاك من المواد الأولية مع عدم التوسع في الإنتاج وانخفاض المبيعات لوجود سوق ضيق لتصريف المنتجات يتمثل في الوحدات التابعة للمدبغة التي تراكمت لديها ديون قدرت بحوالي أربعة عشر مليار سنتيم، لعدم الدفع في الآجال المحددة ، وهو ما زاد من تعقيد وضعها المالي حيث تلجأ في بعض الأحيان إلى الاستدانة من الشركة الأم لدفع رواتب المستخدمين.

خلاصة الفصل

لقد حاول هدا الفصل تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري مع الواقع العملي، من خلال دراسة حالة مؤسسة مدبغة جيجل، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن الشركة لم تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في اغلب سنوات الدراسة وهذا يعود إلى كثرة الأعباء والمصاريف وسوء التحكم فيها و عدم وجود خطط تسويقية جيدة و المنافسة الكبيرة مع القطاع الخاص ، مما أدى إلى تحقيق خسائر متتالى و عدم قدرتها على الاستحواذ حصة كبيرة في السوق الوطني.

خـاتمة

تبحث المؤسسات الإقتصادية باستمرار عن الوسائل التي تمكنها من البقاء والاستمرار في نشاطها و تطويره بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. و يعتبر التشخيص المالي دو أهمية ودور كبيرين في المؤسسة من خلال ما جاء به من إضافات كبيرة ومهمة للمؤسسات الاقتصادية لأنه يحتوي على مؤشرات من شأنها تقييم الوضعية المالية في المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

ويعتبر جدول حسابات النتائج من بين أهم القوائم المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية عبر دراسة تفصيلية للبيانات المشكلة له، مما يساعد على إكتشاف نقاط الضعف والقوة في مختلف السياسات المالية، التسويقية، الإنتاجية والإدارية، التي تعمل بها المؤسسة الاقتصادية.

وقد سمحت لنا هذه الدراسة بالإطلاع على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتشخيص المالي بواسطة جدول حسابات النتائج ،كما قمنا بدارسة ميدانية على مستوى مدبغة جيجل. وبناءا على ذلك فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج سمحت لنا باختبار الفرضيات وتقديم مجموعة من الإقتراحات وأفاق الدراسة.

أولا نتائج الدراسة :

1- النتائج النظرية :

- التشخيص المالي له أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتحليل وضعها المالي والكشف عن نقاط القوة والضعف لها، كما يساعد على اتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب المستخدمة في التشخيص؛
- يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي، نظرا للمعلومات الهامة التي يقدمها حول الأداء المالي للمؤسسة؛
- تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة يعتمد على عدة مؤشرات تشمل الأرصدة الوسطية للتسيير، أثر المقص، بالإضافة إلى طريقة نسب المردودية ؛
- تساعد الأرصدة الوسيطية للتسيير في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة عبر تشخيص الأرصدة وتقديم معلومات من خلال حساب معدلات النمو في الأرصدة.

2- النتائج التطبيقية:

- أظهرت نتائج التشخيص المالي لمدبغة جيجل بإستخدام جدول حسابات النتائج ليست في وضع مالي جيد و دليل دلك تحقيق نتائج سلبية خلال سنوات الدراسة ما عدا 2014.كما أن رقم الأعمال في انخفاض مستمر ؛وهذا رغم تجديد آلات الإنتاج إلا إن المؤسسة لم تستطيع تحقيق نتائج ايجابية؛

- عدم قدرة المدبغة على تغطية التكاليف ما أدى إلى تحقيق فائض إجمالي سالب خلال أربع سنوات و كذلك الحال بالنسبة للنتيجة العملياتية النتيجة الصافية التي كانت سالبة خلال فترة الدراسة؛
- عدم تحقيق المدبغة لمردودية تجارية خلال سنوات الدراسة ماعدا 2014، و من أسباب ذلك عدم وضع خطط تسويقية ناجعة وعدم وجود سوق واسع لتصريف المنتوجات .

ثانيا اختبار الفرضيات :

بالعودة إلى فرضيات الدراسة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يمكن بلورة نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى نصت على ما يلي " يساعد جدول حسابات النتائج في تشخيص الوضعية المالية لأي مؤسسة من خلال تركيزه على مؤشرات التكلفة والمردودية والتي تعطي صورة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسة" ، وقد تم تأكيدها في الجانب النظري من هده الدراسة ،فجدول حسابات النتائج يتضمن معلومات هامة حول التكاليف التي تتحملها المؤسسة، وحول مردوديتها ، وبالتالي فحساب مختلف المؤشرات ذات العلاقة بالتكاليف والمردودية يعطي صورة واضحة حول الأداء المالي للمؤسسة.
- الفرضية الثانية نصت على ما يلي " نظرا للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع العام في الجزائر ، فإنه يفترض أن يظهر التشخيص المالي لمدبغة جيجل (وهي مؤسسة عمومية) وضعا ماليا متدهورا . وقد تم تأكيدها، حيث خلصت الدراسة التطبيقية لمدبغة جيجل بعد تحليلنا لجدول حسابات النتائج للفترة من 2012 إلى 2016 إلى أن الوضع المالي لها في حالة من التدهور المستمر، وهو ما يستدعي من مسؤوليها إتخاد التدابير التصحيحية المناسبة.

ثالثا الإقتراحات :

إنطلاقاً من النتائج السالفة الذكر يمكن أن تقديم جملة من كما يلي:

1. نشر الوعي بين المؤسسات الجزائرية بأهمية ودور التشخيص المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال إبراز دوره في إكتشاف المشاكل وإقتراح الحلول الملائمة.
2. **ضرورة** إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي على مستوى المؤسسات الإقتصادية بإختلاف أحجامها و نشاطها.
3. ضرورة الاعتماد على التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المسطرة على مستوى كل المؤسسات الاقتصادية.

رابعا أفاق الدراسة :

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقة لدراسات أخرى مستقبلية مكملة له ، وفي هذا السياق نقترح ما يلي :

- دور القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
- دور التشخيص المالي في تحسين و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب

1. بن حبيب عبد الرزاق ، اقتصاد وتسير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر.2006.
2. بن ساسي الياس ، قريشي يوسف ، التسيير المالي : الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2006 .
3. بن ساسي الياس ، قريشي يوسف ، التسيير المالي : الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2011 .
4. بويعقوب عبد الكريم ، المحاسبة التحليلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر،2004.
5. توفيق احمد جميل، محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات،دارالجامعة المصرفية،الإسكندرية،1985.
6. الحناوي محمد صالح ، الإدارة المالية والتمويل ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1988.
7. الزبيري حمزة محمود ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراقة، عمان، 2000.
8. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
9. الشواورة فيصل محمود ، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ، 2013.
10. شيحة خميسي ، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة ، الجزائر ، 2010.
11. صخري عمر ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية، 1993.
12. طرطار أحمد ، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
13. طرطار أحمد ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
14. طه مصطفى كمال، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000 .
15. عبد السلام عبد الغفور وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2001 .
16. عبود صمويل ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982.
17. عقل مفلح محمد ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط3، دار المستقبل للطباعة و النشر ، الأردن،2004
18. لحيالي وليد ، الاتجاهات العاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004 .
19. لسلوس مبارك ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية، الجزائر ، 2012 .
20. مامش يوسف ، عدون ناصر دادي ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
21. المرسى جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
22. ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى،1998.

23.ناصر دادي عدون ، التحليل المالي، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1994 .

24.ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر.1999.

25.يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2012 .

المذكرات و الأطروحات

26.باديس سمية، تحليل الربحية باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015 –2016 .

27.بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2006–2007.

28.خذيري دلال، دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013 –2014 .

29.درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية : نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر،2004–2005.

30.عشي عادل ، الأداء المالي في المؤسسة قياس و تقييم ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2011–2012.

31.لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر في علوم لتسيير جامعة قسنطينة ، 2011–2012.

القرارات و القوانين

32.القانون المدني، القانون رقم 88 –14 المؤرخ في 03 مايو 1988، الجريدة الرسمية، العدد 18.

33.القانون التجاري الجزائري، المرسوم التشريعي رقم93 –08 المؤرخ 25 ابريل 1993.

34.القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26جويلية سنة 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، في 25مارس2009.

المجلات و الملتقيات

35.عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد09، 2006.

36.طراد خوجه هشام ,جميل حسين ، تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره ، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية،المركز الجامعي سوق أهراس، يوم 22–23 سنة 2012.

المطبوعات

37.بوصبع ربيع ، مدخل للتسيير المالي والموازني، جامعة لخضر،الوادي، ، 2014-2015 .

38.سعودي بلقاسم ، دروس في مقياس التشخيص المالي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016.

39.دردوري لحسن ، دروس التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014- 2015.

المقابلات

40.مقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية لمدبغة جيجل.

41.مقــابلة مع رئيس مصلحة المحاسـبة لمدبغة جيجــل.

الوثائق الداخلية

42.الوثائق الداخلية لمؤسسة مدبغة الجلود جيجل.

ثانيا: المواقع الالكترونية

43. بسمة حنين، معايير تصنيف للمؤسسات الاقتصادية، متاح على الموقع الالكتروني الأتيwww.tomohna.net

44. http://definition.actufinance.fr/effet-ciseau-794

ثالثا : المراجع باللغة الأجنبية

45. Ach Yves-Alain, Daniel Catherine, Finance d'entreprise du diagnostic a la création de valeur, Hachette Supérieur, Paris, 2004.
46. AURIAC J. M. et al ., Economie d'entreprise , Costeilla , Paris , 1995
47. Bressy Gilles, konkuyt christian ,economie d'entreprise,édition N°8,2006
48. Choate Archers, Racette G, Financial, Mnangement An Introduction, John willy and sons, 1983.
49. Grandguillot Beatrice et Francis, Analyse Financiére,5 édition, Gualino éditeur, paris, France, 2007.
50. lauzel p, control de gestion et budget,edition sirry,paris, France, 1986.
51. LEVEY Aldo, Management Financière de L'entreprise, édition Economica, France, 1993.
52. Mathe J C , Diagonostic et dynamique de l'entreprise, édition Contables, Paris, 1991

الملاحق

الملحق رقم (01)

TANNERIE DE JIJEL
TAJ Spa au Capital de 180 000 000,00 DA
NIS : 0998 1801 000058 32

COMPTE DE RESULTAT 01/01/2013 au 31/12/2013

N°Page : 1

Date - Tirage : 05/06/2018

Code	Libelle	Note	Montant Période (N)	Montant Période (N - 1)
70	Ventes et produits annexes		330 651 919,27	260 908 002,48
72	Variation stocks produits finis et en cours		-24 627 442,98	24 864 597,80
73	Production immobilisée			
74	Subventions d'exploitation			
	I – Production de l'exercice		306 024 476,29	285 772 600,28
60	Achats consommés		223 665 899,80	227 944 216,17
61	Services extérieurs		3 547 843,28	2 972 463,44
62	Autres Services Extérieurs		10 119 757,55	9 766 502,21
	II – Consommation de l'exercice		237 333 500,63	240 683 181,82
	III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		68 690 975,66	45 089 418,46
63	Charges de Personnel		64 054 655,48	67 300 048,35
64	Impôts et taxe et versement assimilés		5 689 478,99	16 062 394,00
	IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 053 158,81	-38 273 023,89
75	Autres Produits opérationnels		83 380,66	1 951 964,73
65	Autres charges opérationnelles		3 741 786,49	5 340 899,69
68	Dotations aux Amortissements,provisions & pertes valeur		9 338 181,44	10 444 423,82
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 948 418,02	16 641 605,49
	V RESULTAT OPERATIONNEL		-101 328,06	-35 464 777,18
76	Produits financiers		678,62	
66	Charges financières			1 093 040,38
	VI RESULTAT FINANCIER		678,62	-1 093 040,38
	VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-100 649,44	-36 557 817,56
695	Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
692	Impôts différs (Variations) sur résultats ordinaires		560 777,64	-515 154,61
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		320 056 953,59	304 366 170,50
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		320 718 380,67	340 408 833,45
	VIII RESULTA DES ACTIVITES ORDINAIRES		-661 427,08	-36 042 662,95
77	Eléments extraordinaires (Produits) (A préciser)			
67	Eléments extraordinaires (charges)) (A préciser)			
	IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-661 427,08	-36 042 662,95
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
	XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
	Dont part des minoritaires (1)			
	Part du Groupe (1)			

الملحق رقم (02)

TANNERIE DE JIJEL
TAJ Spa au Capital de 180 000 000,00 DA
NIS : 0998 1801 000058 32

COMPTE DE RESULTAT 01/01/2014 au 31/12/2014

N°Page : 1 Date - Tirage : 05/06/2018

Code	Libelle	Note	Montant Période (N)	Montant Période (N - 1)
70	Ventes et produits annexes		329 049 851,68	330 651 919,27
72	Variation stocks produits finis et en cours		19 359 580,23	-24 627 442,98
73	Production immobilisée			
74	Subventions d'exploitation			
	I – Production de l'exercice		348 409 431,91	306 024 476,29
60	Achats consommés		226 852 460,29	223 665 899,80
61	Services extérieurs		2 949 282,44	3 547 843,28
62	Autres Services Extérieurs		9 094 263,81	10 119 757,55
	II – Consommation de l'exercice		238 896 006,54	237 333 500,63
	III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		109 513 425,37	68 690 975,66
63	Charges de Personnel		71 439 385,30	64 054 655,48
64	Impôts et taxe et versement assimilés		8 910 158,94	5 669 478,99
	IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		29 163 881,13	-1 053 158,81
75	Autres Produits opérationnels		530 821,60	83 380,66
65	Autres charges opérationnelles		334 655,97	3 741 786,49
68	Dotations aux Amortissements,provisions & pertes valeur		24 729 913,18	9 338 181,44
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		19 190 028,23	13 948 418,02
	V RESULTAT OPERATIONNEL		23 820 161,81	-101 328,06
76	Produits financiers		67 628,46	678,62
66	Charges financières			
	VI RESULTAT FINANCIER		67 628,46	678,62
	VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		23 887 790,27	-100 649,44
695	Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
692	Impôts différs (Variations) sur résultats ordinaires		-2 730 565,35	560 777,64
	TO TAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		368 197 910,20	320 056 953,59
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		341 579 554,58	320 718 380,67
	VIII RESULTA DES ACTIVITES ORDINAIRES		26 618 355,62	-661 427,08
77	Eléments extraordinaires (Produits) (A préciser)			
67	Eléments extraordinaires (charges)) (A préciser)			
	IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		26 618 355,62	-661 427,08
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
	XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
	Dont part des minoritaires (1)			
	Part du Groupe (1)			

الملحق رقم (03)

TANNERIE DE JIJEL
TAJ Spa au Capital de 180 000 000,00 DA
NIS : 0998 1801 000058 32

COMPTE DE RESULTAT 01/01/2015 au 31/12/2015

N°Page : 1

Date - Tirage : 23/05/2018

Code	Libelle	Note	Montant Période (N)	Montant Période (N - 1)
70	Ventes et produits annexes		327 728 746,58	329 049 851,68
72	Variation stocks produits finis et en cours		2 434 009,95	19 359 580,23
73	Production immobilisée			
74	Subventions d'exploitation			
	I – Production de l'exercice		330 162 756,53	348 409 431,91
60	Achats consommés		230 191 072,18	226 852 460,29
61	Services extérieurs		3 031 204,24	2 949 282,44
62	Autres Services Extérieurs		3 488 103,44	9 094 263,81
	II – Consommation de l'exercice		236 710 379,86	238 896 006,54
	III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		93 452 376,67	109 513 425,37
63	Charges de Personnel		79 050 051,13	71 439 385,30
64	Impôts et taxe et versement assimilés		9 801 589,18	8 910 158,94
	IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 600 736,36	29 163 881,13
75	Autres Produits opérationnels		453 532,09	530 821,60
65	Autres charges opérationnelles		140 830,61	334 655,97
68	Dotations aux Amortissements,provisions & pertes valeur		37 112 387,71	24 729 913,18
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 251 599,34	19 190 028,23
	V RESULTAT OPERATIONNEL		-28 947 350,53	23 820 161,81
76	Produits financiers		1 971,57	67 628,46
66	Charges financières			
	VI RESULTAT FINANCIER		1 971,57	67 628,46
	VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-28 945 378,96	23 887 790,27
695	Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
692	Impôts différs (Variations) sur résultats ordinaires		457 377,67	-2 730 565,35
	TO TAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		333 869 859,53	368 197 910,20
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		363 272 616,16	341 579 554,58
	VIII RESULTA DES ACTIVITES ORDINAIRES		-29 402 756,63	26 618 355,62
77	Eléments extraordinaires (Produits) (A préciser)			
67	Eléments extraordinaires (charges)) (A préciser)			
	IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-29 402 756,63	26 618 355,62
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
	XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
	Dont part des minoritaires (1)			
	Part du Groupe (1)			

الملحق رقم (04)

TANNERIE DE JIJEL
TAJ Spa au Capital de 180 000 000,00 DA
NIS : 0998 1801 000058 32

COMPTE DE RESULTAT 01/01/2016 au 31/12/2016

N°Page : 1 Date - Tirage : 05/06/2018

Code	Libelle	Note	Montant Période (N)	Montant Période (N - 1)
70	Ventes et produits annexes		316 247 591,78	327 728 746,58
72	Variation stocks produits finis et en cours		-1 164 304,00	2 434 009,95
73	Production immobilisée			
74	Subventions d'exploitation			
	I – Production de l'exercice		315 083 287,78	330 162 756,53
60	Achats consommés		216 452 386,29	230 191 072,18
61	Services extérieurs		7 152 276,52	3 031 204,24
62	Autres Services Extérieurs		4 324 805,12	3 488 103,44
	II – Consommation de l'exercice		227 929 467,93	236 710 379,86
	III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		87 153 819,85	93 452 376,67
63	Charges de Personnel		71 536 188,88	79 050 051,13
64	Impôts et taxe et versement assimilés		6 984 514,03	9 801 589,13
	IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8 633 116,94	4 600 736,36
75	Autres Produits opérationnels		3 293 359,95	453 532,09
65	Autres charges opérationnelles		163 744,14	140 830,61
68	Dotations aux Amortissements,provisions & pertes valeur		30 875 737,34	37 112 387,71
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 982 488,53	3 251 599,34
	V RESULTAT OPERATIONNEL		-8 130 516,06	-28 947 350,53
76	Produits financiers			1 971,57
66	Charges financières		256,16	
	VI RESULTAT FINANCIER		-256,16	1 971,57
	VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-8 130 772,22	-28 945 378,96
695	Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
692	Impôts différs (Variations) sur résultats ordinaires		101 431,40	457 377,67
	TO TAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		329 359 136,26	333 869 859,53
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		337 591 339,88	363 272 616,16
	VIII RESULTA DES ACTIVITES ORDINAIRES		-8 232 203,62	-29 402 756,63
77	Eléments extraordinaires (Produits) (A préciser)			
67	Eléments extraordinaires (charges)) (A préciser)			
	IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
	X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-8 232 203,62	-29 402 756,63
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
	XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
	Dont part des minoritaires (1)			
	Part du Groupe (1)			

الملخص

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات تحتم عليها انتهاج إستراتيجية معينة تضمن لها البقاء ، و لعل أهمها هو إعداد خطط مالية بناءة عن طريق تشخيص الوضعية المالية انطلاقا من قوائمها المالية التي من بينها جدول حسابات النتائج. وفي هدا السياق تأتي هذه الدراسة بغرض تشخيص الوضع المالي لمؤسسة مدبغة جيجل للفترة 2012-2016 بإستخدام تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة ،وحساب مؤشراته. وقد خلصت الدراسة إلى أن الوضع المالي لهده المؤسسة متدهور نوعا ما ، وهو ما يقتضي منها اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

الكلمات المفتاحية : المؤسسة ، جدول حسابات النتائج ،التشخيص المالي ، مدبغة جيجل

Résumé

Les entreprises économiques sont confrontées à des défis qui nécessitent une stratégie spécifique pour survivre, la plus importante étant la préparation de plans financiers constructifs en diagnostiquant la situation financière à partir de leurs états financiers , y compris le tableau de résultats. le but de cette étude est de mesurer l état financier de l'entreprise tannerie jijel au cours de la période 2012-2016toute en basont sur l'analyse du tableau de compte des résultats de l'entreprise et le calcul de ses indicateurs. L'étude a conclu que l état financier de l'entreprise est en détérioration .ce qui nécessite de prendre des mesures correctives par les responsables de l'entreprise.

Mots clés : l'entreprise, tableau des comptes des résultats, Diagnostic financier, Tannerie Jijel